مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٥٨٤

الأربعاء، ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد ميسا – كوادرا	(بيرو)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	ألمانيا	السيد هيوسغن
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بيستويريفا
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سينغر وايسنغر
	جنوب أفريقيا	السيد مابونغو
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيدة ميلي كوليفا
	فرنسا	السيد دو ريفير
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة نورمان – شالي

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2019/575)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2019/575)

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية للمشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، للمشاركة في هذه الجلسة.

تنضم السيدة زروقي إلى هذه الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من كينشاسا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/575، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين من السيدة زروقي والسفير منصور العتيبي، الممثل الدائم الكويت، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة زروقي.

السيدة زروقي (*تكلمت بالفرنسية*): أرحب بفرصة مخاطبة المجلس بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وموافاتكم بمعلومات عن التقدم المحرز في العملية الانتقالية التي أعقبت الانتخابات والتحديات الرئيسية التي ما زلنا نواجهها.

بعد أكثر من ستة أشهر على انتخابات كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، حان الوقت لاستعراض التقدم المحرز والنظر في الحالة السياسية في البلد. وأعتقد أن إجراء تحليل نزيه للبيئة الحالية يبعث على الارتياح لكنه يثير القلق أيضا.

وأود أن أكرر التأكيد على رسالة الأمل والتفاؤل التي أوجهها باستمرار إلى المجلس. لقد أعرب الرئيس تشيسيكيدي بوضوح عن عزمه على بدء إصلاحات جريئة، إذا نفذت تنفيذا كاملا، يمكن أن تؤدي إلى تعزيز المؤسسات الكونغولية وتحسين ظروف معيشة الشعب الكونغولي.

كما لاحظنا تحسنا تدريجيا في العلاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجيرانها منذ تنصيب الرئيس تشيسيكيدي. وتصميما من رئيس الدولة على تحويل منطقة البحيرات الكبرى إلى ملاذ للسلام والتنمية من خلال تعزيز علاقات حسن الجوار والتكامل الاقتصادي الإقليمي، فإنه يشارك بنشاط في المبادرات الدبلوماسية مع بلدان المنطقة لتحقيق هذا الهدف.

وسأواصل العمل بشكل وثيق في هذا الصدد مع المبعوث الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى ومع المنظمات الإقليمية المعنية بغية دعم السلطات الكونغولية في تنفيذ الالتزامات الواردة في الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

وعلى الرغم من تعيين رئيس الوزراء عين في ٢٠ أيار/مايو، فإننا لا نزال في انتظار تشكيل حكومة جديدة. وتتواصل المفاوضات المضنية بشأن هذا الموضوع بين عنصري الائتلاف الحاكم – ”مسار التغيير“ التابع للرئيس تشيسيكيدي

و ”الجبهة المشتركة من أجل الكونغو“ التابعة للرئيس السابق جوزيف كابيلا.

وندرك أن هذه العملية لم يسبق لها مثيل في البلد. بيد أنني أناشد الجهات المعنية التغلب على خلافاتها حتى يتسنى لها الاستجابة بسرعة لتطلعات الشعب الكونغولي. عدم وجود حكومة تباشر مهامها يضر بإقامة علاقات قوية مع الشركاء وبتنفيذ الإصلاحات الإدارية والمؤسسية الهامة التي يمكن أن تسهم في توطيد العملية الانتقالية التي ما زالت هشة.

وقد عقدت في الأشهر الأخيرة اجتماعات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في العملية وقمت بحثتهم على الحفاظ على المكاسب التي تحققت خلال الانتخابات والانتقال السلمي للسلطة وعلى تقديم التنازلات اللازمة لوضع اللمسات الأخيرة على تشكيل الحكومة. وأود كذلك أن أشير إلى أننا قد شهدنا نهجا بناءة على المستوى المحلي، فضلا عن مبادرات كبيرة اتخذها ي بعض المحافظين بهدف تعزيز الاستقرار والتنمية.

(تكلمت بالإنكليزية)

وفي سياق الخروج النهائي لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (أغلقت البعثة عدداً من المكاتب الميدانية في المناطق التي لم تعد مهددة بشكل كبير بخطر نشوب نزاع مسلح. ومن المقرر أن يسمح لنا ذلك بتركيز مواردنا على توفير الدعم من أجل تعزيز مؤسسات الدولة وحماية المدنيين في المناطق التي تستمر فيها الآثار المدمرة للنزاعات على المدنيين بسبب أنشطة الجماعات المسلحة. .

ويقدم التقرير (S/2019/575) المعروض على المجلس سرداً مفصلاً للحالة الأمنية. غير أنه على مدار الأسابيع الماضية، ارتفع مستوى العنف في العديد من المناطق في الجزء الشرقي من البلد. ويساورني القلق في هذا الصدد إزاء الوضع الحالي في مقاطعة إيتوري حيث يسعى المفسدون إلى استغلال التوترات العرقية من أجل إثارة العنف القبلي. وفضلاً عن ذلك، لا تزال الهجمات التي يشنها تحالف القوى الديمقراطية تتسبب في خسائر فادحة في صفوف المدنيين. وتتحمل الجماعات المسلحة في ماسيسي، بما في ذلك جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو – فصيل التجديد بقيادة غيدون شيميراي مويسا المسئولية عن الأعمال الوحشية التي أُرتكبت ضد السكان، ولا سيما العنف الجنسي المتصل بالنزاعات.

ولا يزال العنف السبب الرئيسي للاحتياجات الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعليه، تواجه البلاد حالياً حالات طوارئ متزامنة، بما في ذلك مخاطر التشريد الجماعي والحماية.

وفي إيتوري، شرد أكثر من ٣٥٠ ألف شخص من أقاليم دجوغو ومهاغي وإيرومو بعد استئناف العنف. إن تدهور الوضع الأمني يعرقل عملية العودة التي بدأت تدريجياً منذ عام ٢٠١٨ مما تسبب في تشريد جديد للسكان نحو بونيا وأجبر المجتمع الإنساني على إعادة توجيه المساعدات إلى أكثر السكان احتياجاً. ولا تزال هناك فجوات كبيرة حتى الآن مع وجود ٧٣٣ ٠٠٠ شخص بحاجة إلى المساعدة في مقاطعة إيتوري.

وفي جنوب كيفو، أدى تصاعد العنف القبلي ونشاط الجماعات المسلحة إلى تشريد ما يصل إلى ١٨٠ ألف شخص، في حين يظل وباء إيبولا مصدر قلق متزايد إذ أودى بحياة أكثر من ١ ٧٠٠ شخص حتى الآن. وأدت الحالات المنعزلة الأخيرة، في كل من غوما وعبر الحدود في أوغندا إلى زيادة المخاوف من انتشاره خارج منطقتي بني وبوتمبو ما دفع منظمة الصحة العالمية إلى إعلان الوباء بوصفه طارئة صحية عمومية تسبب قلقاً دولياً.

وأغتنم هذه الفرصة للتأكيد على أن المشاكل التي تواجه القضاء على هذا المرض ليست وبائية في طبيعتها فحسب ولكنها مرتبطة كذلك بمجموعة متنوعة من العوامل السياسية والاجتماعية بما في ذلك أنشطة الجماعات المسلحة مثلتحالف القوات الديمقراطية وتحالف الماي ماي إلى جانب استمرار عدم

ثقة المجتمع بشكل كبير في عملية الاستجابة للوباء. وأدى التقاء تلك العوامل إلى تهيئة بيئة مميتة للأشخاص الذين يعملون على التصدي لفيروس إيبولا لدرجة أن بعضهم قد تعرض على وجه الخصوص للتهديد والقتل على أيدي الجماعات المسلحة.

وأود أن أشكر الدول والمانحين على سخائهم الذي ساعد في تمويل عملية الاستجابة لوباء إيبولا. وأدعو الجميع إلى تقديم الدعم بسخاء لخطة الاستجابة الاستراتيجية الرابعة لمرض فيروس إيبولا التي قُدمت إلى الدول الأعضاء في جينيف الأسبوع الماضي. وأود أيضاً أن أؤكد الحاجة الماسة لتمويل عملية الاستجابة للأزمات الوبائية والإنسانية الأخرى التي تواجهها جمهورية الكونغو الديمقراطية. فعلى سبيل المثال أودى تفشي مرض الحصبة بحياة أكثر من ٢ ٠٠٠ شخص منذ بداية هذا العام، وهذا أكثر مما خلفه إيبولا نفسه.

ونتخذ استجابة لتلك التحديات نهج توحيد الأداء في الأمم المتحدة الذي يجمع عدداً من الوسائل المختلفة. ونتعاون على الصعيدين الوطني والمحلي مع مختلف الجهات المعنية من أجل نزع فتيل التوترات الاجتماعية والسياسية. وتواصل العناصر العسكرية وعناصر الشرطة تقديم الدعم لقوات الأمن الكونغولية في الجهود المبذولة لتأمين المناطق المتضررة والاستجابة بشكل كافٍ لأنشطة الجماعات المسلحة. وتساعد البعثة السلطات الكونغولية في تنفيذ أمر توقيف ضد غيدون زعيم جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو – فصيل التجديد فضلا عن تعزيز أداء مؤسسات العدالة الكونغولية لمكافحة الإفلات من العقاب.

ومن جانبها، تعمل وكالات الأمم المتحدة بتنسيق من نائبي الذي يعمل منسقاً مقيماً ومنسقاً للشؤون الإنسانية لتوفير استجابة فعالة للأزمة الإنسانية. وتقدم البعثة أيضاً الدعم السياسي واللوجستي لمنسق الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا المعين حديثاً.

وأود أيضا أن ألفت انتباه المجلس إلى الفرصة التي يتيحها العدد المتزايد من المقاتلين المسلحين الذين أعربوا عن استعدادهم لإلقاء أسلحتهم منذ تولي الرئيس تشيسيكيدي منصبه. وتشمل الجماعات المعنية جماعة كاموينا نسابو في كاساي وتحالف الماي ماي وميليشيات توا في جنوب كيفو وتنجانيقا. وتعمل البعثة عن كثب مع السلطات الكونغولية لدعم استجابتها لتلك الفرصة عن طريق المساعدة في الحصول على التمويل من البنك الدولي وصندوق بناء السلام.

وفي سياق المساعي الحميدة التي بذلتها أعطيت الأولوية لتشجيع السلطات على اعتماد نهج الإدماج المجتمعي للمقاتلين السابقين وتقديم المشورة لرفض أي خطة موسعة لإدماجهم في قوات الأمن. فلم يؤد الإدماج الكبير للمقاتلين السابقين في قوات الجيش والشرطة خلال السنوات الماضية إلا إلى تدهور قدراتهم واختطاف السياسات الأمنية بواسطة شبكات مماثلة وتحفيز إنشاء جماعات مسلحة غير شرعية.

ولا يزال أمامنا الكثير من العمل بينما نواصل عملية وضع خطة الانسحاب والخروج المستقبليين للبعثة. وأعتقد أن الاستعراض الاستراتيجي المستقل الذي أنهى مؤخراً مهمة جمع المعلومات في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة سيقدم في وقت لاحق من هذا العام تقريراً إلى المجلس يحدد بوضوح التحديات التي لا تزال قائمة في ذلك الصدد.

وفي مواجهة هذه ا المسائل تستخدم البعثة الأموال المتاحة لها على أفضل نحو على الرغم من تحديات الميزانية التي تحد من مواردنا إلى أقصى حد.

وأشكر المجلس على دعمه وأشدد على أن الدعم المستمر من المجلس والدول الأعضاء للبعثة سيكون حاسماً لنجاحها في نهاية المطاف وقدرتها على الخروج من جمهورية الكونغو الديمقراطية في ظل الظروف المناسبة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيدة زروقي على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن للسفير العتيبي.

السيد العتيبي (الكويت) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي ببيان بصفتي رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية. في إحاطتي هذا الصباح، أعتزم تقديم لمحة عامة عن أعمال اللجنة منذ بياني الأخير في هذه القاعة بشأن الموضوع، في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٨ (انظر S/PV.8318)

ومنذ إحاطتي الأخيرة للمجلس، عقدت اللجنة ما مجموعه سبع اجتماعات. وفي عام ٢٠١٨، أثناء الإحاطة المقدمة إلى الدول الأعضاء يوم ٢٦ تموز/يوليه، استمعت اللجنة إلى إحاطة عن طريق التداول بالفيديو من منسق فريق الخبراء بشأن التقرير النهائي للفريق (S/2018/531). وخلال المشاورات غير الرسمية المعقودة في ٣١ آب/أغسطس، أحيطت اللجنة علما وتبادلت الآراء مع فريق الخبراء فيما يتعلق ببرنامج عمل الفريق عملا بالولاية الجديدة المنصوص عليها في القرار ٢٤٢٤ (٢٠١٨). وخلال المشاورات غير الرسمية التي جرت في ٦ كانون الأول/ديسمبر، استمعت اللجنة إلى إحاطة قدمها منسق فريق الخبراء بشأن تقرير الفريق لمنتصف المدة وناقشت التوصيات الواردة فيه.

وحتى الآن اجتمعت اللجنة في عام ٢٠١٩ في أربع مناسبات. وقدمت إحاطة إلى جميع الدول الأعضاء في ١ شباط/فبراير، استمعت اللجنة خلالها إلى عرض قدمه منسق فريق الخبراء بشأن تقرير الفريق لمنتصف المدة. وخلال المشاورات غير الرسمية المعقودة في ٢٥ آذار/مارس، استمعت اللجنة إلى إحاطة من المنسق السابق لفريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وخلال المشاورات غير الرسمية التي جرت في ٢٤ آيار/مايو، استمعت اللجنة إلى إحاطة قدمها منسق فريق الخبراء بالنيابة بشأن التقرير النهائي للفريق وناقشت التوصيات الواردة فيه. وخلال المشاورات غير الرسمية التي عقدت مؤخرا في ٨ تموز/يوليه، قدمت إلى اللجنة لمحة عامة موجزة عن الزيارة التي قمت بها إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا ودولة الإمارات العربية المتحدة، والتي جرت في الفترة من ٢٧ نيسان/أبريل إلى ٦ أيار/مايو، عرضت خلالها تقريرا عن الزيارة.

ومنذ آخر إحاطة قدمتها إلى مجلس الأمن، استضاف وفد بلدي أيضا ستة اجتماعات ”غير رسمية جانبية“ في مقر البعثة الدائمة للكويت مع كبير مسؤولي آلية المتابعة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد روبير بتيه، أثناء زياراته الدورية إلى نيويورك. وما برحت اللجنة تدعم السيد بتيه وفريق الخبراء التقنيين العاملين معه حيث يقدمون المساعدة إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في التحقيقات التي تجريها في مقتل عضوين سابقين في الفريق، هما زايدة كاتالان ومايكل شارب، في آذار/مارس ٢٠١٧. وقبل الزيارة التي قمت بها إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا والإمارات العربية المتحدة، عقدت أيضا اجتماعين ”غير رسميين جانبيين“ في نيسان/أبريل.

وأود أن أقدم إلى المجلس بعض الملاحظات الموجزة بشأن الزيارة التي قمت بها مؤخرا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا والإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك بعض التعليقات والملاحظات الشخصية. وكما ذكر سابقا، نوقش تقرير زيارتي مع اللجنة في ٨ تموز/يوليه.

في البداية، أود أن أكرر الإعراب عن تقدير اللجنة إلى سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا والإمارات العربية المتحدة لما بذلت من جهود ملحوظة كبلدان مضيفة للزيارة. وفي هذا الصدد، من المؤسف أن وفد بلدي لم يتمكن من عقد اجتماعات في دار السلام، كما كان مقررا أصلا.

وفيما يتعلق بالزيارة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، أعرب العديد من المحاورين عن رأي مفاده أنه ينبغي تحديث قائمة الجزاءات وإعادة تنظيمها بحيث تحدد بوضوح المفدسين الحاليين لعملية الانتقال السياسي وأولئك الذين يرتكبون حاليا انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وتحقيقا لهذه الغاية، طلب مجلس الأمن لدى اتخاذه القرار ٢٤٧٨ (٢٠١٩) في ٢٦ حزيران/يونيه إلى أن فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية تقديم معلومات مستكملة عن الأفراد والكيانات الخاضعين للجزاءات. بالإضافة إلى ذلك، وخلال الزيارة، لاحظت أن هناك اهتماما فيما بين بعض أعضاء اللجنة وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بإدراج الأفراد استنادا إلى معايير الإدراج المنصوص عليها في الفقرة الفرعية (هـ) من الفقرة ٧ من القرار ٢٢٩٣ (٢٠١٦). غير أن بعض أعضاء اللجنة لم يروا أن ذلك ضروري. وخلال زيارتي، كان هناك أيضا فرق واضح بين الخطاب الذي واجهه وفد الرئيس خلال الاجتماع مع وفد الحكومة الكونغولية، الذي شمل أساسا سلطات سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية المنتهية ولايتها، من جهة، والبيانات العلنية الإيجابية للرئيس المقبل عن عمل بعثة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، من جهة أخرى.

وأعتزم الاستفادة من زخم الزيارة هنا في نيويورك. وأعتقد أن هذه المهمة كانت بمثابة محفل ممتاز للمتابعة مع الدول المعنية ومواصلة بناء قنوات الاتصال وتحسين فهم عمل لجنة الجزاءات. وتحقيقا لهذه الغاية، في ٢٥ حزيران/يونيه، وجهت رسائل إلى الممثلين الدائمين لأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة عن الزيارة، وفي ٥ تموز/يوليه، وجهت رسائل إلى الممثلين الدائمين لجمهورية الكونغو الديمقراطية والإمارات العربية المتحدة. وفي ٩ آب/أغسطس، تعتزم اللجنة عقد جلسة إحاطة لجميع الدول الأعضاء فيما يتعلق بالتقرير النهائي لفريق الخبراء (S/2019/469)، فضلا عن الزيارة التي قمت بها مؤخرا.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيد العتيبي على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد دي ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر بحرارة الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة ليلى زروقي، وزميلي ممثل الكويت، السيد منصور العتيبي، على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات.

وكما أشرنا قبل الاجتماع الأخير لمجلس الأمن بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية (انظر S/PV.8563)، فإن جمهورية الكونغو الديمقراطية تتمتع بجو من التفاؤل منذ انتخابات ٣٠ كانون الأول/ديسمبر. وتعهد الرئيس تشيلومبو تشيسيكيدي باستعداده الاستجابة للرغبة في التغيير التي أعرب عنها الكونغوليون أثناء الانتخابات وقد اتخذ العديد من التدابير لتلبية هذه الرغبة. وعاد العديد من المعارضين إلى البلد وتم الإفراج عن سجناء الرأي ويشهد البلد قدرا من انفتاح الحيز السياسي.

وعلى الصعيد الأمني، أعرب الرئيس تشيلومبو تشيسيكيدي عن الالتزام بالعمل على إنهاء المنازعات التي تؤثر على البلد، وخصوصا في الشرق، والاشتباكات القبلية التي شهدتها بعض المناطق في الآونة الأخيرة. وأعلن العديد من الجماعات المتمردة عن الرغبة في إلقاء السلاح والعودة إلى الحياة المدنية. وفرنسا تشجعها هذه التطورات وتأمل أن يستمر المسار الذي جرى تحديده في الأشهر الأخيرة، من حيث كل من الحريات المدنية والمصالحة الوطنية.

والاهتمام بالمقاتلين الذين يرغبون في التسريح ضرورة ملحة للحيلولة دون ميلهم إلى العودة إلى الأدغال والتخلي عن

الحياة المدنية. لقد كلف مجلس الأمن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بمساعدة السلطات الكونغولية في هذا الصدد، غير أن البعثة لن تكون قادرة على القيام بذلك دون قيادة حازمة.

ويجب اتخاذ خطوات جديدة في القريب العاجل في المجال المؤسسي للبلد لتأكيد المسار الذي بدأته. وأفكر، على وجه الخصوص، في الحكومة، التي سييسر تشكيلها إعادة إشراك الشركاء وإجراء أول انتخابات محلية في تاريخ جمهورية الكونغو الدميقراطية في عام ٢٠٢٠. وعلى الصعيد الإقليمي، اتخذ الرئيس تشيلومبو تشيسيكيدي مبادرات جديرة بالثناء من أجل إحياء الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. والاجتماعات مع رؤساء الدول من منطقة البحيرات الكبرى في الأشهر الأخيرة كانت إيجابية. وتشجع فرنسا بلدان المنطقة على الاستجابة لهذه الدعوة والتعبئة للتنفيذ الكامل للإطار مع اقتراب مؤتمر قمة المتابعة المقبل، المقرر عقده في كينشاسا في الخريف.

بيد أن الوضع لا يزال غير طبيعي. ولا يزال هناك العديد من التحديات التي يتعين التصدي لها. أولا، في الشرق، تستمر الأعمال التخريبية للجماعات المسلحة، ويجري تمويلها عن طريق الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية.

وبذلت جهود بدعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهذا أمر إيجابي.

والإعلان عن التناوب بين أفراد القوات المسلحة الكونغولية الذين ظل بعضهم لفترة طويلة جدا على الخطوط الأمامية أمر مشجع جدا، وآمل أن يتحقق قريبا. والاستمرار في إضفاء الطابع المهني على الجيش والشرطة أمر بالغ الأهمية. بيد أن تدخل الجيش لن يكون كافيا دائمًا بدون حوار سياسي، على المستويين الإقليمي والوطني، لإقناع الجماعات المسلحة بنزع سلاحها. واستعادة سلطة الدولة وتطوير هذه المناطق من الأمور الضرورية لعودة السلام على نحو دائم. لذلك تدعو فرنسا جمهورية الكونغو الديمقراطية وجميع البلدان في المنطقة إلى التصرف بطريقة متضافرة وحازمة لإنهاء هذه النزاعات.

فالنساء والأطفال هم أول ضحايا الفظائع التي ترتكبها هذه الجماعات المسلحة. وفرنسا مصممة على حمايتهم، لذلك حشد الرئيس ماكرون مجموعة الدول السبع لدعم الأسس التي دعا إليها الدكتور موكويغي ونادية مراد لصالح ضحايا الاعتداء الجنسي في حالات النزاع.

وهناك حاجة أيضا إلى عمل إقليمي منسق لاستنزاف أموال الجماعات المسلحة وإنهاء ما تقوم به من عمليات الاتجار. والعمل الذي تضطلع به لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية أثبت أننا بحاجة إلى التصدي لها بشكل جماعي إذا كنا نريد وقف انتهاكاتها. وستحقق المنطقة استفادة لا مثيل لها من إضفاء الطابع المؤسسي على قطاع التعدين والتجارة والمزايا الاقتصادية والسلام. فأوروبا بنيت أساسا بعد الحرب العالمية الثانية على أسس التعاون الإقليمي في قطاع التعدين. والموارد الطبيعية يمكن أن تكون عاملا من عوامل السلام عندما تتوفر الإرادة السياسية.

ولا يزال وباء الإيبولا متفشيا في شرق البلد ويجب السيطرة عليه. وأود أن أثني على الالتزام المثالي للسلطات الكونغولية ومنظمة الصحة العالمية والجهات الفاعلة الإنسانية في مكافحة هذا الوباء وكذلك الدعم المقدم من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وترحب فرنسا بتعيين السيد ديفيد غريسلي منسقا للأمم المتحدة معنيا بالتصدي العاجل لفيروس إيبولا. ونعرف جميعا خصاله الفريدة كما شهدنا من خلال عمله في الماضي في إطار بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود مرة أخرى باسم فرنسا أن أدين بشدة الهجمات على

العاملين في المجال الإنساني الذين يسارعون لمساعدة المرضى والذين يجب أن يستمروا في تلقي دعمنا الكامل.

ولا تزال الحالة الإنسانية تثير قلقا بالغا. فقد تسببت التوترات في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية على وجه الخصوص في تشريد السكان. ولا يوجد تمويل لدعم هؤلاء المشردين. وتدعو فرنسا شركاء جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى التكاتف لتوفير الموارد اللازمة.

وستواصل فرنسا في جميع المجالات المذكورة أعلاه دعم جمهورية الكونغو الديمقراطية. فقد أعلن وزير الخارجية السيد جون – إيف لودريون خلال زيارته في ٢٠ أيار/مايو عن استئناف الشراكة الطويلة الأجل بين فرنسا وجمهورية الكونغو الديمقراطية بتبرع قدره ٣٠٠ مليون يورو على مدى خمس سنوات في ثلاثة مجالات ذات أولوية. المجال الأول هو التعليم بزيادة معوناتنا في مدارس التدريب المتخصصة. والمجال الثاني من المجالات ذات الأولوية الصحة، حيث سنواصل التعاون مع مستشفيات الإحالة والقيام بالمزيد من العمل في مكافحة فيروس إيبولا. وبناء على ذلك عين البروفيسور إيف ليفي كمبعوث خاص لفرنسا مسؤول عن مكافحة الوباء. ومجال الأولوية الأخير هو المساعدة في تحقيق الاستقرار من خلال تدريب كبار المسؤولين التنفيذيين ودعمنا لإصلاح قطاع الأمن.

وأود أن أختتم بياني بالثناء على العمل المثالي الذي تضطلع به السيدة زروقي وكامل أفراد فريقها في البعثة. وكلف المجلس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بحماية المدنيين ودعم الحكومة في دحر الجماعات المسلحة. ومن خلال المشاركة القوية للسلطات الكونغولية وسلطات البلدان المجاورة في إطار نهج يجمع بين الضغوط العسكرية، إن اقتضى الأمر، والحوار، يمكن تطبيع الحالة في جميع أنحاء البلد. وفرنسا مستعدة لتقديم دعمها لتحقيق هذا الهدف.

السيدة نورمان – شالي (الولايات المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة السيدة زروقي على إحاطتها وعلى الجهود المتواصلة التي تبذلها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لدعم السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وحماية المدنيين وتأمين وصول المنظمات الصحية العامة للتصدي لتفشي الإيبولا. ونقدر أيما تقدير الجهود التي تبذلها البعثة. كما أود أن أشكر السفير العتيبي على تقديمه معلومات عن آخر مستجدات عمله بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية.

تشعر الولايات المتحدة ببالغ القلق إزاء الاشتباكات التي وقعت مؤخرا في جميع أنحاء الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك العنف في مقاطعات إيتوري وكيفو الجنوبية وكيفو الشمالية، والتي أسفرت عن مئات القتلى وتشريد مئات الآلاف، كما أبرزت السيدة زروقي للتو. وتشيد الولايات المتحدة بالجهود التي يبذلها الرئيس تشيلومبو تشيسيكيدي لوقف هذا العنف من خلال إيفاد كبار المسؤولين للتفاوض بشأن السلام في كيفو الجنوبية وإطلاق مبادرات الحوار المجتمعي والأمر بشن هجوم عسكري في إيتوري، وكلها إجراءات تساعد على التصدي لأعمال العنف.

ونرحب أيضا بقرارات العديد من الميليشيات بإلقاء السلاح منذ تولي الرئيس تشيلومبو تشيسيكيدي منصبه، ونحث المسؤولين الكونغوليين على قيادة عملية التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج. ونشجع المسؤولين الرئيسيين على النظر فيما إذا كانت عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يجب أن توفر للمقاتلين السابقين، مثل مقاتلي قوات المقاومة الوطنية في إيتوري، طريقًا للانتقال إلى حياة مدنية سلمية وبناءة بدلاً من مجرد إدماجهم في صفوف القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ومواجهة خطر إدامة دوامة انتهاكات وتجاوزات

حقوق الإنسان. ونشجع الحكومة على توضيح اللبس فيما يتعلق بجهة الاتصال المعنية بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وفي الوقت نفسه، ندرك أن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ليست سوى جزء من الحل السياسي الأوسع نطاقا. ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بمكافحة الإفلات من العقاب ودعم سيادة القانون، وتشجعنا المحاكمات الجارية لزعماء الحرب، مثل شيكا، والقرار الصادر بشأن غيدون شيميراي مويسا. ونحيي مساعدة البعثة في هذه الجهود.

إن تدفق الأسلحة والاتجار غير المشروع بالذهب والمعادن النفيسة الأخرى يفضي إلى استمرار اندلاع أعمال العنف في الجزء الشرقي. ونشكر السفير العتيبي لقيادته الزيارة الأخيرة التي قامت بها لجنة الجزاءات إلى المنطقة والإمارات العربية المتحدة، والتي شهدنا خلالها النوايا الحسنة لمساعدة القادة الكونغوليين في التصدي لهذه التحديات. لكننا ما زلنا نشعر بالقلق لأن الجنرالات الكونغوليين الخاضعين لجزاءات الولايات المتحدة، مثل اللواء غابرييل أميسي كومبا، ما زالوا يشاركون في عمليات الاتجار غير المشروعة بالذهب. وإزالة تلك العناصر الفاسدة لها أهمية حاسمة لإنهاء دوامات العنف في الجزء الشرقي.

ولا يزال التصدي لتفشي الإيبولا أيضا أولوية بالنسبة للولايات المتحدة. إن الولايات المتحدة هي أكبر جهة مانحة للتصدي لفيروس إيبولا، إذ تقدم مساهمة بأكثر من ٩٨ مليون دولار لوقف تفشي المرض. ونحث الجهات المانحة القائمة والجديدة على النظر في تقديم التبرعات. ونرحب أيضا بالقرار الذي اتخذته مؤخرا منظمة الصحة العالمية بتحديد التفشي كحالة من حالات الطوارئ في مجال الصحة العامة تسبب قلقاً دولياً وإطلاق ركيزة الصحة العامة للمرحلة الرابعة من خطة الاستجابة الاستراتيجية. ونحث حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والأمم المتحدة على وضع اللمسات الأخيرة على ركيزة البيئة التمكينية وإطلاقها في أقرب وقت ممكن حتى يتمكن المانحون من التقييم الشامل للأولويات والاحتياجات من الموارد. كما تشجع الولايات المتحدة جميع الشركاء على ضمان مواءمة جهود الاستجابة مع القيادة والتنسيق المحددين بوضوح وتمكنيها، وإشراك ودعم الجهات الفاعلة الكونغولية ومعالجة الاحتياجات الأمنية والإنسانية والإنمائية للمجتمعات المتأثرة بالإيبولا.

ختاما، من الأهمية بمكان الإشارة إلى أحد الشواغل الرئيسية هو التقدم البطيء بشأن عدد من المسائل، وخاصة عملية التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج والتصدي لفيروس إيبولا، الذي نجم عن غياب الحكومة الوطنية ويعزى ذلك أساسا إلى تعنت الأطراف السياسية الفاعلة المساندة للرئيس السابق كابيلا. ويؤثر ذلك على سائر التقدم الذي يتطلع الشعب الكونغولي إلى تحقيقه. ونهيب بكافة الجهات التي تعرقل تشكيل الحكومة إبداء المرونة اللازمة لتشكيل مجلس الوزراء وتحقيق آمال الشعب الكونغولي في مستقبل أفضل.

وسنواصل دراسة عمليات الإدراج في قائمة الجزاءات والقيود المفروضة على منح التأشيرات للذين يشاركون في الأعمال التي تقوض السلام والاستقرار والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية أو يدعمونها. وفي ضوء التحديات المذكورة آنفا، نرحب بالاستعراض الاستراتيجي للبعثة ونتطلع إلى تلقي التقرير. ونولي أهمية كبيرة لهذه الاستعراضات وتقارير الأمم المتحدة الأخرى لدراسة أنشطة عمليات حفظ السلام وأدائها. ونقدر أن تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن (S/2019/575) تضمن تقييمات الأداء فضلا عن التقييمات الشاملة للتقدم المحرز في المهام المنوطة ونحث على إدراج المزيد من التفاصيل في التقرير. وبعثة الأمم المتحدة لا يمكنها الاضطلاع بولاياتها دون التزام القوات والشرطة والمدنيين بأداء متميز ومجموعة واضحة من المعايير وحماية المدنيين.

ونحث الأمانة العامة وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على مواصلة تنفيذ الإصلاحات الواردة في القرار ٢٤٣٦ (٢٠١٨)، التي ستكون أساسية للتخطيط من أجل تخفيض القوات.

السيد بيكستين دي بايتسويرفي (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، ورئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) المتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية على إحاطتيهما.

أود اليوم أن أركز بياني على ثلاث نقاط رئيسية. أولا، نرحب بالزخم الإيجابي الجديد الذي حققه الرئيس تشيلومبو تشيسيكيدي. ومع ذلك، لا تزال الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية معقدة. وما فتئت بلجيكا تشعر بالقلق إزاء الحالة الأمنية، لا سيما في مقاطعتي كيفو وإيتوري. وندين بشدة الهجمات الأخيرة في كيفو الشمالية على الأفرقة الاحتياطية المعنية بفيروس الإيبولا. ونشعر بالقلق إزاء العنف بين الأعراق في إيتوري، والذي أدى بالفعل إلى تشريد أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ شخص، كما أبلغنا الممثل الخاص. وندعو جميع الأطراف إلى التخفيف من حدة التوترات وإظهار الاحترام اللازم للسكان المدنيين.

كذلك ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الحالة الإنسانية. بالإضافة إلى وباء الإيبولا، كانت هناك بالفعل أكثر من ٨٧ ٠٠٠ حالة إصابة بالحصبة منذ بداية العام، ولا تزال الكوليرا تُلحق خسائر فادحة. وكما ذكر الرئيس، لا يزال احترام حقوق الإنسان واستعادة سيادة القانون يواجهان تحديات حاسمة. وفي هذا الصدد، من المثير للقلق إن نلاحظ أن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية قادرة على الاستمرار في ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان خلال الفترة المشمولة بالتقرير الأخير للأمين العام (S/2019/575).

ويجب أن يظل إصلاح قطاع الأمن، الذي يشمل إضفاء الطابع المهني على قوات الأمن، مسألة ذات أولوية.

ثانيا، تواصل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ونظام الجزاءات الجديد الإسهام في كفالة حماية المدنيين واستعادة السلام، ويجب أن يستمرا في ذلك، وفي بسط سلطة الدولة على جميع أنحاء البلاد. وتواصل البعثة، دعمها للحكومة الكونغولية لكي تضطلع بدور رئيسي. ولذلك، في إطار الاستعراض الاستراتيجي المستقل حاليا للبعثة، تتوقع بلجيكا وضع معايير تقيس بوضوح قدرة السلطات الكونغولية على تولي مختلف المهام التي تقوم بها حاليا بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا يزال من الحتمي توفير الحماية الكافية للمدنيين واحترام حقوق الإنسان في جميع الظروف.

ترحب بلجيكا أيضا بتجديد نظام الجزاءات والآلية الجديدة لتحديث قائمة الجزاءات. بينما نرحب بالتعاون الإيجابي بين السلطات الكونغولية وفريق الخبراء التابع لنظام الجزاءات، والتزام الرئيس تشيسيكيدي بتحسين حالة حقوق الإنسان، نأمل أيضا من التجديد الوشيك لنظام الجزاءات أن يمكن تسخيره بحيث يجعل الجزاءات أنجع وأفضل استهدافا.

ثالثا، بما أن مستقبل جمهورية الكونغو الديمقراطية ومستقبل منطقة البحيرات الكبرى لا يزالان مترابطين ترابطا وثيقا، ندعو جميع أصحاب المصلحة إلى الاستفادة من الزخم الإيجابي الحالي. بعد القمة الرئاسية الرباعية الأخيرة التي انعقدت في لواندا، وأحدث المبادرات الرامية إلى تعزيز آلية الرقابة الوطنية لإطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة الإقليمية، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، نأمل أن تثبت هذه الديناميكية بأنها مستدامة وذات آثار ملموسة. ويمكن أن يعود تحسين التعاون الإقليمي بفوائد كبيرة على السكان الكونغوليين، في سياق الكفاح ضد سائر

الجماعات المسلحة، والتعاون الاقتصادي، ومكافحة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر الممثلة الخاصة ليلى زروقي والسفير منصور العتيبي على إحاطتيهما الشاملتين.

أود أن أركز في بياني على ثلاث مسائل: العملية السياسية، والجوانب الأمنية، والحالة الاجتماعية والاقتصادية.

أولا، فيما يتعلق بالعملية السياسية، ترحب بولندا بالتطورات الإيجابية في التحول السياسي لجمهورية الكونغو الديمقراطية في الأشهر الأخيرة. ونقدر التقدم الذي أحرزه الرئيس تشيلومبو تشيسيكيدي، من قبيل فتح المجال السياسي، وإطلاق سراح المحتجزين السياسيين، وعودة الجهات الفاعلة السياسية، وإعلاء شأن الحقوق الأساسية، منها، على سبيل المثال، حرية التعبير. وتؤيد بولندا زيادة استقرار وتعزيز مؤسسات الدولة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

انطلاقا من هذه الروح، نؤكد أن التشكيل الفوري للحكومة ونشر مؤسسات الدولة في جميع أنحاء البلد ضروريان للتنفيذ الكامل للإصلاحات الأساسية. وتقدر بولندا الموقف البناء الذي اتخذته حتى الآن أغلبية الجهات الفاعلة السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونأمل أن يستمر هذا النهج. ونشجع أيضا السلطات على زيادة تعزيز التعاون مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، ولا سيما مع ممثلي النساء والشباب.

ثانيا، فيما يتعلق بالجوانب الأمنية، على الرغم من الجهود المبذولة حتى الآن، لا تزال أنشطة الجماعات المسلحة الأجنبية والمحلية، ولا سيما في الجزء الشرقي من البلد، تؤثر تأثيرا خطيرا على الحالة الأمنية. ونرحب بالقرارات المشجعة التي اتخذتها عدة جماعات مسلحة للانضمام إلى برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وينبغي عدم تفويت فرص تعطيل الأنشطة المدمرة لتلك الجماعات، من دون تدخل عسكري. ولذلك ينبغي أن يكون برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج محور استقرار للحالة الأمنية في البلد.

وفي الوقت نفسه، تشعر بولندا بالقلق إزاء استمرار خطر زيادة تصعيد العنف والتوترات الإثنية. إن مؤسسات الدولة المعنية مسؤولة عن ضمان توفير الأمن لمواطنيها. ولا تزال معظم انتهاكات حقوق الإنسان وأعمال الاعتداء الجنسي التي يرتكبها موظفو الدولة تمثل إحدى المشاكل الرئيسية. ولذلك، ينبغي اعتبار الإصلاح الفوري لقوات الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل زيادة إضفاء الطابع المهني عليها مسألة ذات أولوية. ونشدد مرة أخرى على الحاجة الماسة إلى محاسبة المتهمين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وجرائم حرب، وارتكاب انتهاكات جسيمة أخرى للقانون الدولي.

ينبغي النظر إلى الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في سياق إقليمي أوسع. ونرحب بجميع الجهود الرامية إلى إعطاء زخم جديد لآلية الرقابة الوطنية لإطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة الإقليمية. ونشجع الموقعين على هذا الاتفاق على زيادة مشاركتهم من أجل التغلب على أسباب عدم الاستقرار في المنطقة.

ثالثا، فيما يتعلق بالحالة الاجتماعية والاقتصادية، أدى التقلب السياسي والأمني إلى عرقلة الحالة الإنسانية والتنمية في البلد بدرجة كبيرة. ونشجع السلطات على تحقيق الزخم الحاسم وتنفيذ الإصلاحات التي تعتبر شروطا مسبقة ضرورية لتهيئة مناخ استثماري جذاب ونمو اقتصادي. وبناء على ذلك، ترحب بولندا باستئناف التعاون مؤخرا بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وصندوق النقد الدولي.

ما زلنا نشعر بالقلق إزاء استمرار تفشي وباء الإيبولا في الجزء الشرقي من البلد، وبالتحديد، الإعلان الذي صدر مؤخرا

عن منظمة الصحة العالمية، ومفاده أنه توجد حالة صحية عالمية طارئة تثير قلقا دوليا.

وندين بشدة الهجمات المستمرة على العاملين في المجال الإنساني والعاملين الطبيين، وكذلك ضد المستشفيات وسائر المرافق الطبية، وندعو جميع الأطراف في الميدان إلى إتاحة الإيصال المأمون للمساعدات الإنسانية إلى المناطق المتضررة من فيروس إيبولا. وأود أن أؤكد مجددا الإعراب عن تقديرنا الكامل للجهود التي تبذلها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين لمكافحة مرض فيروس إيبولا.

وفي الختام، تشيد بولندا بالعمل الهام الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويحدونا الأمل في أن تواصل السلطات التعاون البناء مع البعثة لتوطيد المنجزات الكبيرة التي تحققت حتى الآن. ونشجع الأمين العام على أن يقدم إلى مجلس الأمن الاستعراض الاستراتيجي الشامل للبعثة، الذي سيتيح المجال لاتخاذ قرار مسؤول ويعول عليه بشأن مستقبل عمل الأمم المتحدة في الميدان.

وأخيرا، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن شكرنا للممثلة الخاصة للأمين العام ليلى زروقي وكامل فريق بعثة الأمم المتحدة لما بذلوه من جهود دؤوبة لدعم الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، يهنئ وفد بلدي السيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك السفير منصور العتيبي، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، على إحاطتيهما التفصيليتين عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ترحب كوت ديفوار بالتطورات الإيجابية في الحالة الاجتماعية – السياسية في البلد التي اتسمت بالإنشاء التدريجي للمؤسسات بعد عقد آخر انتخابات للبرلمان وحكومات المقاطعات وتعيين رئيس الوزراء. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عودة العديد من أعضاء المعارضة إلى البلد يجسد بوضوح رغبة السلطات الجديدة في فتح الفضاء السياسي. كما أن بلدي يلاحظ باهتمام كبير الزخم الجديد الذي وفرته الحكومة الكونغولية لآلية الرقابة الوطنية للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. ويقدّر على وجه الخصوص التركيز على إصلاح قطاع العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وهي الركائز الأساسية لبناء السلام. وتحثّ كوت ديفوار السلطات الكونغولية على الحفاظ على ذلك الزخم من خلال تشكيل الحكومة الجديدة بعناية من أجل تنفيذ الإصلاحات القطاعية اللازمة لتلبية الاحتياجات الملحة للشعب الكونغولي.

ولا يزال استمرار العنف القبلي والهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة على المدنيين والعاملين في المجال الإنساني المشاركين في مكافحة وباء إيبولا في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية يمثل مصدر قلق كبيرا لوفد بلدي. ويشجب وفدي الهجمات التي شنتها ميليشيات أوغندية تابعة لتحالف القوى الديمقراطية في ٢٣ تموز/يوليه في بيني، في شرق البلد، مما أدى إلى مقتل ١٢ مدنيا، من بينهم طفلان.

ولذلك، فإن وفد بلدي يحث السلطات الكونغولية على مواصلة تعزيز عملية التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج لصالح المقاتلين السابقين في الجماعات المسلحة الناشطة في مقاطعة تنجانيقا، ويشجع جميع الجماعات المسلحة الأخرى على التخلي عن العنف بشكل نهائي من خلال الانضمام إلى العملية. وبالمثل، فإن بلدي يدعو الشركاء الدوليين إلى دعم برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والجهود التي تبذلها

السلطات وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل استعادة السلام والاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ولا يزال لعدم الاستقرار في شرق البلد تأثيرٌ سلبي على الحالتين الإنسانية والصحية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. في الواقع، وحسب تقديرات المنظمات الإنسانية، يحتاج حوالي ١٣ مليون شخص، بمن فيهم اللاجئون من البلدان المجاورة، إلى الحماية والمساعدة الإنسانية، في حين أن الموارد التي تم حشدها لمواجهة الأزمة أقل بكثير من التوقعات.

وفيما يتعلق بالحالة الصحية، يظل استمرار تفشي وباء إيبولا في شرق البلد يثير القلق البالغ ويُبرز الحاجة إلى اتخاذ التدابير الجادة والملائمة. ولذلك، يرحب بلدي بالتزام السلطات الكونغولية ومنظمة الصحة العالمية وبعثة الأمم المتحدة بمكافحة الوباء ويحثهم على تكثيف جهودهم الرامية إلى القضاء على المرض. وفي هذا الصدد، فإن وفد بلدي يشجع بقوة المنظمات الإنسانية والجهات المانحة وسائر شركاء جمهورية الكونغو الديمقراطية على زيادة مساعدتها من أجل توفير استجابة عاجلة لاحتياجات المتضررين.

وفي الختام، تؤكد كوت ديفوار من جديد دعمها للسلطات الكونغولية، والسيدة زروقي وفريقها بأسره، وتعيد تأكيد دعوتها المجتمع الدولي إلى مواصلة دعمه لجمهورية الكونغو الديمقراطية بغية تحقيق الاستقرار وتوطيد السلام.

السيد هيوسغن (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشارك في توجيه الشكر إلى السيدة زروقي والسفير العتيبي على عملهما. وأود أن أشدد على مشاركة السيدة زروقي الشخصية بشأن هذه المسألة. ونعرب عن تقديرنا لذلك حقا. وأشكر كليهما جزيل الشكر على إحاطتيهما وعلى التقرير الخطي (S/2019/575). وأؤيد ما قاله الذين تكلموا قبلي، وخاصة ممثلي فرنسا وبلجيكا وبولندا. ولذلك يمكنني الإيجاز.

وأشاطر السيدة زروقي رأيها الإيجابي في الرئيس تشيسيكيدي. إذ اقتبست رؤيته لإنشاء ملاذ للسلام والتنمية في المنطقة. وألاحظ أن بعض الأعضاء، بمن فيهم زميلي الفرنسي، تكلموا عن جو التفاؤل وفتح الحيز السياسي. ومن المؤكد أن الحالة كذلك، لكننا لم نبلغ بعد الوضع المثالي. إذ إن العديد من التحديات التي سبق ذكرها لا تزال قائمة، مثل تشكيل الحكومة. ويمكنني أن أفهم أن الرئيس السابق، السيد كابيلا، متشبثٌ بالسلطة ولكن عليه أن يتركها. ويجب عليه أن يفهم ذلك. ويجب أن يخبره الناس بذلك ليتسنى أخيرا تشكيل الحكومة.

وكما قيل في وقت سابق، يتعين إنشاء نظام للعدالة من أجل مكافحة الإفلات من العقاب بفعالية. وتبعث الزيادة في العنف في شرق البلد على القلق. هناك الكثير من المفسدين، علاوة على التشريد واستمرار العنف الجنسي ضد الأطفال والنساء، الذين هم الأكثر تضررا من النزاع. إن الهجوم على العاملين في المجال الإنساني، ولا سيما أثناء تفشي مرض فيروس إيبولا، أمرٌ غير مقبول. وقالت السيدة زروقي إن له أبعادا سياسية وصحية. ولذلك، سيكون من الجيد حقا لو تمكنا من عقد جلسة خاصة للمجلس لتناول أزمة إيبولا.

وفي ما يتعلق بالاستجابة، لا يسعني إلا أن أؤيد ما قالته السيدة زروقي عن نهج توحيد أداء الأمم المتحدة، على الصعيدين الوطني والإقليمي. ويلزم أيضا أن تؤازر البلدان المجاورة ما يُبذل من جهود، كما ورد ضمنا في الإحاطة التي قدمها السيد العتيبي، فيما يتعلق بالحاجة إلى مساهمة الجهات الفاعلة الإقليمية ومشاركتها.

إن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مهم أيضا وتم إحراز قدر من النجاح في هذا المجال، لكن هناك حاجة إلى إحراز المزيد. ويجب أن تشمل الجهود أيضا التعاون مع المجتمع

المدني. كما يجب إشراك الشباب. ومن المؤسف أنه لأسباب صحية ليس لدينا ممثل عن المجتمع المدني يقدم لنا إحاطة اليوم.

ولا تزال بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية تكتسي أهمية. ونقدّر إعاد توجيهها من خلال أسلوب واستراتيجية توحيد أداء الأمم المتحدة. ونتطلع إلى توصيات فريق الاستعراض المستقل بشأن أفضل السبل للتصدي للتحديات والكيفية التي يمكن بها لبعثة الأمم المتحدة أن تُحدث أثرا حقيقيا. ونتطلع إلى تلقي ذلك التقرير.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): تشكر الصين الممثلة الخاصة للأمين العام ليلى زروقي والسفير منصور العتيبي، الممثل الدائم للكويت ورئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، على إحاطتيهما.

إن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية مستقرة عموما في الوقت الراهن. إذ تم عموما إنشاء المؤسسات التشريعية والتنفيذية على المستوى الوطني وعلى مستوى المقاطعات وحقق اقتصاد البلد نموا مطردا. وزار الرئيس تشيسيكيدي بلدان المنطقة من أجل تحسين الحالة الأمنية في شرق البلد من خلال تعزيز التعاون الإقليمي. وتبين هذه التطورات الإيجابية أن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لديها القدرة والإرادة لإبقاء البلد مستقرا وأن عمل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية فعالٌ.

وفي الوقت نفسه، لا تزال جمهورية الكونغو الديمقراطية تواجه التحديات والحالة الأمنية في الجزء الشرقي من البلد لا تزال قاتمة. لقد زاد سوء تفشي مرض فيروس إيبولا وتم إعلانه حالة طوارئ متصلة بالصحة العامة تثير قلقا دوليا، مع خطر كبير لانتشاره. وتهيب الصين بالمجتمع الدولي زيادة إسهامه لمساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية على التغلب على التحديات في المجالات الأمنية والإنسانية والإنمائية وغيرها من المجالات.

أولا، من الضروري مساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية في بناء قدراتها الأمنية. والسلام والاستقرار هما الأساسان اللازمان لضمان قدرة جمهورية الكونغو الديمقراطية على المضي قدمًا بالعملية السياسية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتتحمل حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية المسؤولية الرئيسية عن حماية أمنها واستقرارها الوطنيين. وينبغي للمجتمع الدولي احترام سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية واستقلالها وسلامتها الإقليمية، وأن يحترم بشكل كامل قيادة الحكومة في معالجة شؤونها الخاصة، وأن يساعد على هذا الأساس جمهورية الكونغو الديمقراطية على تعزيز بناء قدراتها الأمنية. وينبغي أن يساعد جميع الشركاء الدوليون في دفع الجماعات المسلحة في البلاد للتخلي عن الخيار العسكري وإيجاد حلول من خلال الحوار والتشاور.

ثانيا ينبغي للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، مواصلة القيام بدورها بوصفها قنوات رئيسية للوساطة من أجل تيسير المزيد من التفاعل والحوار والتشاور بين الأطراف وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وينبغي للأمم المتحدة أن تؤدي دورا تنسيقيا من أجل تحقيق التآزر على المستوى الدولي من أجل التنفيذ الفعال لإطار السلام والأمن والتعاون بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى.

ثالثا ثمة حاجة إلى مساعدة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على التغلب على تفشي فيروس الإيبولا في أقرب وقت ممكن. وقد أعلنت منظمة الصحة العالمية أن تفشي فيروس الإيبولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية يمثل حالة طوارئ صحية عامة تثير قلقا دوليا. والأولوية القصوى هي زيادة المساعدات وفقًا لاحتياجات الحكومة، وفي الوقت نفسه تقديم دعم قوي

لعمل منظمة الصحة العالمية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. وينبغي لوكالات الأمم المتحدة تحسين التنسيق فيما بينها والعمل متآزرة.

رابعا يتعين مواصلة تقديم الدعم الاقتصادي لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وينبغي أن يركز الشركاء الدوليون على زيادة الاستثمار في التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية وغيرها من القطاعات لمساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية على توفير المزيد من فرص العمل وتحسين سبل عيش الناس واستعادة التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. ومن المأمول أن يضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالات الأخرى، وكذلك لجنة بناء السلام، بدور أبرز.

وترحب الصين بزيارة السفير العتيبي الأخيرة لبلدان المنطقة. ونرى أن ذلك سيساعد على إطلاع أعضاء اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية على الحالة الميدانية بصورة أفضل، وتعزيز تعاون اللجنة مع جمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان الأخرى في المنطقة. والجزاءات ليست غاية في حد ذاتها، ولكنها وسيلة لتحقيق غاية. ونأمل في أن يواصل فريق الخبراء العمل مع الالتزام الصارم بحدود ولايته، وفي دعم جهود حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في مجال تعزيز إدارة الأسلحة والقضاء على تهديد الجماعات المسلحة.

وما فتئت الصين تقدم منذ العام الماضي مساعدات إنسانية طارئة للوقاية من الإيبولا ومكافحته في جمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف، وأرسلت مجموعات من الخبراء إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا لدعم جهودها في مكافحة الوباء. وستظل الصين على اتصال وثيق مع منظمة الصحة العالمية وجمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان الأفريقية الأخرى. وسنستمر في بذل قصارى جهدنا لتقديم كل المساعدات اللازمة للوقاية من الإيبولا ومكافحته، وفقًا لتطورات المرض في الميدان واحتياجات البلدان الأفريقية.

وقد اضطلعت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بدور حيوي في حفظ السلام والأمن والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والتصدي لتفشي وباء الإيبولا. وتأمل الصين في أن تواصل البعثة زيادة التنسيق والتواصل مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والقيام بفعالية بالمهام المنوطة بها. ويجب أن يواصل المجتمع الدولي تقديم الدعم النشط لعمل البعثة. وتدعم الصين بقوة عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتشارك بنشاط في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في البلد. وقد ساهمنا بالضباط العسكريين والخبراء العسكريين والوحدات الهندسية والوحدات الطبية في البعثة.

والصين على أهبة الاستعداد للانضمام إلى بقية المجتمع الدولي لمواصلة الإسهام في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية في وقت مبكر.

السيد مابونغو (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نود في البداية أن نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام السيدة ليلى زروقي على إحاطتها بشأن أنشطة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتعترف جنوب أفريقيا بالدور الهام الذي تؤديه البعثة في معالجة أسباب عدم الاستقرار الدائم في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وحماية المدنيين.

كما نشكر السفير العتيبي على بيانه بشأن عمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونرحب بإقرار الأمين العام بالخطوات الإيجابية التي اتخذها الرئيس فيليكس تشيسيكيدي صوب إطلاق الخطة الإصلاحية.

ويشمل ذلك فتح المجال السياسي والإفراج عن المعتقلين السياسيين وتحقيق التقدم في مجال حرية التعبير.

وتلاحظ جنوب أفريقيا على الجبهة الأمنية، الاستقرار النسبي في المقاطعات الغربية. ومع ذلك فإننا نقر باستمرار عدم الاستقرار في أجزاء من شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ولا سيما مقاطعتي كيفو وإيتوري، ونعرب عن قلقنا بهذا الشأن. ونرحب في هذا الصدد بالدور الحيوي الذي تقوم به البعثة بالتعاون مع سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية لتأمين هذه المناطق. وتكرر جنوب أفريقيا الحاجة إلى الدعم المستمر لجهود البعثة لتحقيق الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والحاجة إلى بدء عملية فعالة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بالإضافة إلى تقديم الدعم المالي بناءً على طلب حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ورغم استمرار عدم الاستقرار في شرق البلاد، لوحظ وجود اتجاه إيجابي في إعادة تحديد الرئيس تشيسيكيدي لنهجه الاستراتيجي الخاص بحل النزاعات وبناء السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. وينعكس ذلك في مبادرات بناء الثقة مع البلدان المجاورة والتزامه الشخصي المعزز بالاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، من خلال تعيين منسق لآلية الرقابة الوطنية للإشراف على التنفيذ الوطني للاتفاق الإطاري.

وتؤمن جنوب أفريقيا بأن الاتفاق الإطاري يظل اتفاقا أساسيا يمكن أن يؤدي إلى تحقيق الاستقرار والسلام والتنمية الاقتصادية في المنطقة. ونشجع في هذا الصدد جميع الأطراف على التقيد بالتزاماتها المنصوص عليها في الاتفاق الإطاري، بما في ذلك على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. ونشيد بجهود التوعية التي بذلها الرئيس تشيسيكيدي في المنطقة، التي يمكن أن تسهم في استقرار الحالة الأمنية. ونؤكد من جديد دورنا المستمر في تعزيز السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية كجهة ضامنة للاتفاق الإطاري.

وتؤيد جنوب أفريقيا التزام الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المستمر بمساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية في تحقيق السلام والأمن والاستقرار بشكل مستدام. ويشجعنا التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة فيما يخص التعهد بمواصلة المشاركة في دعم توطيد الاستقرار والحوكمة الديمقراطية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونعرب عن قلقنا بشأن الحالة الإنسانية في أجزاء من جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويساورنا القلق بصفة خاصة إزاء تفشي فيروس الإيبولا الذي أعلنته منظمة الصحة العالمية حالة صحة عامة طارئة تثير قلقاً دولياً. وعلاوة على ذلك فإننا نعرب عن قلقنا وإدانتنا للهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة على مراكز علاج الإيبولا والموظفين العاملين فيها. كما نود أن نغتنم هذه الفرصة لنشيد بالجهود التي بذلتها البعثة وغيرها من وكالات الأمم المتحدة لمكافحة تفشي فيروس الإيبولا. وعلاوة على ذلك فإننا نرحب باستجابة الاتحاد الأفريقي لتعزيز القدرات من أجل مكافحة المرض. ومن المهم بالنسبة للمجتمع الدولي دعم جميع الجهود للسيطرة على الحالة.

واسمحوا لي أن أكرر موقفنا فيما يتعلق بنظام الجزاءات. حيث تواصل جنوب إفريقيا التأكيد على ضرورة أن يكمّل أي نظام للجزاءات جهود السلام. وعلاوة على ذلك لا ينبغي تسييس الجزاءات أو عرقلة تقديم المساعدات الإنسانية، ويجب ألا تؤثر على المواطنين العاديين.

وفي الختام، نؤمن إيمانا راسخا بضرورة استمرار المجتمع الدولي، من خلال الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والشركاء الإقليميين، في التضامن مع شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية وتوفير ما يلزم من الدعم السياسي والمالي وغير ذلك من

أشكال الدعم هله، لكفالة عدم انتكاس المكاسب التي تحققت حتى الآن.

السيد العتيبي (الكويت): في البداية أود أن أتقدم بالشكر للسيدة ليلى زروقي الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على الإحاطة القيمة التي قدمتها.

وأود أن أتطرق في هذه الجلسة إلى ثلاثة مواضيع أساسية وهي الأوضاع السياسية والأوضاع الأمنية والحالة الإنسانية. وبالنسبة للأوضاع السياسية، نشيد بالخطوات الإيجابية التي اتخذها الرئيس المنتخب فيليكس تشسكيدي منذ توليه منصبه.

بما في ذلك الزيارات الميدانية التي قام بها إلى كل من كينيا وأنغولا وأوغندا ورواندا وبوروندي وتنزانيا وغابون وغينيا الاستوائية، لتعزيز مجالات التعاون مع دول المنطقة ومناقشة مسائل الاستقرار الأمني وإحلال السلام، وكذلك الخطوات التي اتخذها لفتح المجال للتعبير السياسي عبر الإفراج عن المعتقلين السياسيين ودعم حرية التعبير. إن جميع تلك الخطوات الإيجابية تعبر، بلا شك، عن مدى حرصه على تهيئة بيئة مناسبة للإصلاح والتنمية.

كما نود الإشادة بتفعيل الرئيس تشيسكيدي الآلية الوطنية للرقابة للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون بين جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، وبتركيزه على إصلاح القضاء ومكافحة ظاهرة الإفلات من العقاب ودعمه لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ونرحب بفكرة الاجتماع الذي دعت إليه الآلية الوطنية للرقابة للإطار في يومي ٥ و ٦ حزيران/يونيه الماضي في العاصمة كينشاسا، وحضره رؤساء أجهزة الاستخبارات والأمن في أوغندا وتنزانيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، وما نتج عن ذلك الاجتماع من توصيات لاعتماد نهج شامل من أجل مكافحة قدرات الجماعات المسلحة في منطقة شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونرحب بالدعم الذي تقدمه المنظمات الإقليمية كالاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وجميع الشركاء الدوليين، إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، في هذه المرحلة المفصلية والهامة. ونتطلع إلى أن يستمر هذا الدعم في الفترة القادمة.

كما ندعو جميع الأطراف الكونغولية إلى تغليب المصلحة العامة والالتفاف حول الحكومة الكونغولية ودعم الإجراءات الإيجابية التي يتخذها الرئيس والامتناع عن أعمال العنف والانتقال إلى مرحلة البناء والتطوير حفاظا على المكتسبات التي تحققت منذ بداية العام الجاري.

أما بالنسبة للوضع الأمني، فبالرغم من تحسن الأوضاع الأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية بشكل عام، لا تزال ظاهرة العنف والصراعات المسلحة مستمرة وتثير القلق في بعض مناطق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وخصوصا في منطقة الشرق، وتحديدا في مقاطعة كيفو الشمالية التي تشهد تصعيدا مسلحا يمس بشكل مباشر حياة المدنيين العزل ويعرضها للخطر،

بالإضافة إلى استمرار حالات القتل المتعمد والخطف والاعتداء على مراكز القوات العسكرية الحكومية وكذلك الاعتداء على مراكز التصدي لفيروس إيبولا. ندعو جميع الأطراف التي ترتكب تلك الأعمال المسلحة إلى وقفها حفاظا على أرواح المدنيين وتحقيقا للأمن والاستقرار. وفي هذا السياق، نود أن نشيد بالجهود الكبيرة التي تقوم بها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأفرادها لمكافحة تلك الهجمات المسلحة وحماية المدنيين من الكونغوليين.

وبالنسبة للوضع الإنساني، لا تزال الحالة الإنسانية تدعو إلى القلق في بعض المناطق الكونغولية، نتيجة لاستمرار النزاعات بين الجماعات المسلحة. فلا يزال هناك ما يقدر بـ ١٢ مليون

شخص في حاجة إلى مساعدات إنسانية عاجلة، وهناك ما يقارب ١٣ مليون كونغولي يعانون من انعدام الأمن الغذائي.

ولا تزال الأوبئة المزمنة، مثل الكوليرا والحصبة، منتشرة في عدد من مناطق الكونغو، بالإضافة إلى زيادة الإصابة بفيروس إيبولا في مقاطعتي كيفو الشكالية وإيتوري. ونشيد بجهود التي تبذلها وزارة الصحة الكونغولية، بالتنسيق مع الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية، لمكافحة وباء إيبولا. وندعو الجماعات المسلحة إلى وقف أعمال العنف في تلك المناطق التي ينتشر فيها الوباء وندعوها إلى ضرورة وقف اعتداءاتها على العاملين في القطاع الصحي وعلى المرافق الصحية. ونتمنى أن يتم القضاء على الفيروس نهائيا خلال الفترة المقبلة.

وفي الختام، أو أن أتقدم ببالغ الشكر والتقدير للممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيدة ليلى زروقي ولجميع العاملين في البعثة، على الجهود الحثيثة التي يبذلونها ولدعمهم المتواصل الذي يقدمونه لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وللشعب الكونغولي.

السيدة ميلي كوليفا (غينيا الاستوائية) (*تكلمت بالإسبانية*): نرحب بالتقرير الأخير للأمين العام (S/2019/575)، الذي يوجز أهم التطورات الأخيرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والتقدم الذي أحرزته بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في تنفيذ ولايتها. إننا نقدر عمل الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة ليلى زروقي، وجميع موظفي البعثة، ونثني عليه.

تحث جمهورية غينيا الاستوائية الحكومة وجميع الجهات الفاعلة السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية على مواصلة الاستفادة من هذا المنعطف التاريخي للانتقال السلمي للسلطة وتفعيل الهياكل السياسية الناتجة عن الانتخابات. ونحن على ثقة من أن هذه الإجراءات ستساعد على تعزيز السيادة الوطنية وتوطيد الديمقراطية والسلام والاستقرار والتقدم الاجتماعي والاقتصادي في البلد.

ونرحب بمكاسب ما بعد الانتخابات وتكوين المؤسسات التشريعية والتنفيذية على المستويين الوطني والإقليمي وعودة زعماء المعارضة، الأمر الذي يعكس فتح الحيز السياسي. ونشجع الحكومة وجميع الجهات الفاعلة المعنية على مواصلة المفاوضات من أجل إنشاء حكومة ومؤسسات فاعلة بغية التصدي للتحديات التي تواجه البلد.

لقد التزم الرئيس تشيسيكيدي، منذ توليه المنصب الأعلى في الدولة بالعمل على توطيد السلام وسيادة القانون والديمقراطية والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية، وبالتصدي لآفة الجماعات المسلحة. وبالإضافة إلى ذلك بدأ بعد توليه مسؤولياته رئيسا للدولة إصلاحات هامة في قطاع الأمن ونهض بعلاقات جيدة في جميع أنحاء المنطقة، أسفرت عن زياراته المختلفة إلى كينيا وأنغولا وأوغندا ورواندا، بهدف توطيد الاستقرار في البلد وتهيئة الظروف الضرورية للتنمية والحفاظ على جو من السلام والوئام في فترة ما بعد الانتخابات.

غير أنه لا يزال يساورنا القلق إزاء الأنشطة المزعزعة للاستقرار للجماعات المسلحة والنزاعات القبلية المستمرة، التي كانت نتيجتها أن أكثر من ١٣ مليون شخص ما زالوا في حاجة إلى المساعدة الإنسانية والحماية، وتشريد ٤ ملايين شخص داخليا و ٥٤٠ ٠٠٠ لاجئ من البلدان المجاورة ما زالوا عرضة لسوء التغذية والكوليرا والحصبة والإصابة إيبولا. إننا نشعر ببالغ القلق إزاء تدهور حالة الإيبولا في البلد، وندعو المجتمع الدولي إلى إعطاء الأولوية لهذه الطارئة الصحية العمومية التي تسبب قلقاً دولياً. وفي ذلك الصدد، يجب عليه أن يوفر أموالا كافية من أجل استكمال خطة الاستجابة الإنسانية ذات السنوات الثلاث التي انتهت في منتصف كانون الثاني/يناير.

إننا ندين الاعتداءات المتكررة على موظفي المساعدة الإنسانية وعلى وسائل نقلهم ومعداتهم. فهذه الهجمات تعتبر انتهاكات للقانون الإنساني الدولي. ويجب على جميع الأطراف في النزاعات المسلحة أن تكفل وتيسر وصولا آمنا وفوريا ومن دون عوائق للموظفين في المجالين الإنساني والطبي ومعداتهم ووسائل تنقلهم وإمداداتهم وإيصال المساعدة الطبية في الوقت المناسب إلى المناطق المتضررة والسكان المحتاجين.

وترحب جمهورية غينيا الاستوائية بتركيز الرئيس تشيسيكيدي على إصلاح قطاع العدالة ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ومكافحة الإفلات من العقاب، علاوة على تعزيزه لآلية الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة الوطنية للرقابة.

ونرى أن المخرج الوحيد للجماعات المسلحة هو الاستسلام وإلقاء سلاحها. ويجب أن تواصل الحكومة من جانبها تعزيز عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للمقاتلين السابقين والأشخاص المرتبطين بالجماعات المسلحة.

وندعو الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والاتحاد الأفريقي، والمنظمة الدولية للفرنكوفونية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والشركاء الدوليين إلى مواصلة السعي بحزم لدعم جمهورية الكونغو الديمقراطية بهدف تعزيز الاستقرار والحكم الديمقراطي. وندعو أيضا السلطات الكونغولية والشركاء الإقليميين إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز التعاون وعلاقات حسن الجوار بين بلدان منطقة البحيرات الكبرى بما في ذلك في مجال مكافحة الجماعات المسلحة والسعي إلى تحقيق التكامل الاقتصادي.

وفي الختام، نود التشديد مرة أخرى على العمل العظيم الذي تؤديه بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بهدف تحقيق السلام والأمن والاستقرار، وتمكن البعثة من الارتقاء إلى مستوى المسؤولية وأداء عملها بنجاح وفقا لولايتها في سياق بهذا التعقيد.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيدة ليلى زروقي، ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية والممثل الدائم للكويت، السيد منصور العتيبي، على إحاطتيهما.

ونشهد اليوم تغيرات هامة في أكبر دولة في وسط أفريقيا. ونرحب بالجهود التي تبذلها القيادة الجديدة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لتعزيز الاستقرار السياسي بما في ذلك من خلال الحوار مع المعارضة وإقامة علاقات بناءة مع الجيران الإقليميين والشركاء الدوليين. وندعو الأطراف الكونغولية إلى مواصلة العمل لأجل تحقيق السلام واتخاذ التدابير الرامية إلى منع جميع أشكال العنف.

ولا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة في المقاطعات الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث لا يزال الوضع السياسي والعسكري معقدا وتستمر الاشتباكات القبلية والغارات التي تشنها الجماعات المسلحة غير المشروعة بلا هوادة. ويضاف إلى ذلك تفشي الإيبولا التي صنفتها منظمة الصحة العالمية بأنها حالة صحية عامة طارئة ومثيرة للقلق على الصعيد الدولي.

لقد اضطلعنا باهتمام على تقرير الأمين العام الأخير عن أعمال حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2019/575). ونتشاطر التقييمات والتوصيات الواردة في تلك الوثيقة بوجه عام. ونرى أنه ينبغي أن تواصل البعثة دعم الجهود التي تبذلها كينشاسا لتطبيع الوضع في فترة ما بعد الانتخابات. ونرى أن من المهم الاستفادة إلى أقصى حد من النهج البنّاء الذي اتخذه الرئيس الجديد للبلد، فيليكس

تشيسيكيدي. ونود في الوقت نفسه أن نؤكد مرة أخرى أن تدخل الأمم المتحدة في الشؤون الداخلية للجمهورية الكونغو الديمقراطية أمر غير مقبول.

وتعتزم روسيا، بصفتها عضوا في مجموعة أصدقاء منطقة البحيرات الكبرى مواصلة دعم عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية واستقرار المنطقة برمتها.

ونرى فيما يتعلق بعمل لجنة الجزاءات أن من المهم استمرار النظر في مختلف جوانب نظام الجزاءات الكونغولي في جلسات المجلس ودعوة ممثلي كينشاسا إلى المشاركة في المناقشة. ونرحب بزيارة رئيس اللجنة إلى المنطقة في أواخر نيسان/أبريل وأوائل أيار/مايو. ونؤيد استمرار مثل هذه الاتصالات مع الجهات الفاعلة الإقليمية في المستقبل. ومن الضروري أن نستند في هذا العمل إلى التوصيات الواردة في التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية (انظر S/2019/469) بالصيغة التي أقرتها اللجنة.

وندعو بوجه عام إلى اتباع نهج شديد الحذر إزاء نظام الجزاءات. وينبغي ألا ننسى أن الهدف الرئيسي لعملنا يتمثل في مساعدة الكونغوليين على استعادة النظام والأمن في البلد.

السيد سينغر ويزينغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أشكر السيدة ليلى زروقي والسيد منصور العتيبي على إحاطتيهما.

وترحب الجمهورية الدومينيكية بقرار الرئيس تشيسيكيدي الخاص بإطلاق المبادرات الرامية إلى تنفيذ برنامج الطوارئ الوطني وانفتاح الحيز السياسي وتحسين الظروف الأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويحدونا الأمل أن يواصل العمل بتلك الروح.

وبالرغم من الاستقرار النسبي، فلا يزال الوضع الأمني في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية يبعث على القلق. وما تزال الهجمات على المدنيين والقوات المسلحة من قبل الجماعات المسلحة الكونغولية والأجنبية تؤدي إلى خسائر في الأرواح وتشريد السكان. ونحث السلطات الكونغولية على الانضمام إلى الجهود الرامية إلى تحييد الجماعات المسلحة ومحاكمة انتهاكات حقوق الإنسان دون استثناء والمضي قدما في مكافحة الفساد وتعزيز آلية الرقابة الوطنية للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. وينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لإصلاح القضاء ومكافحة الإفلات من العقاب ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ونشجع على تعزيز تنمية المناطق التي توفر فرص العمل للشباب وزيادة الفرص لمشاركة المرأة، فضلا عن ضمان أمن الحدود والقضاء على الاتجار بالموارد الطبيعية والأسلحة النارية.

ويجب أن نواصل دعم الشعب الكونغولي في تنفيذ مبادرات الاستقرار وتوفير الموارد من أجل التخفيف من وطأة الحالة الإنسانية المقلقة وتهيئة الظروف المادية المناسبة للتنمية المستدامة.

ويساورنا القلق إزاء تفشي فيروس إيبولا. وبعد تأكيد ما يزيد على ١ ٦٠٠ حالة وفاة بسببها فإنه يعتبر ثاني أكبر تفش وبائي فتكا في التاريخ. وقد أعلنته منظمة الصحة العالمية باعتباره حالة طوارئ عالمية. ونحث المجتمع الدولي على دعم خطط وجهود حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنظمة الصحة العالمية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لمكافحة تفشي الوباء وتوفير الموارد الاقتصادية اللازمة لاحتوائه.

وندين في ذلك الصدد الهجمات التي تشن على العاملين والبنى الصحية المعنية بمكافحة تفشي فيروس إيبولا وندعو إلى احترام القانون الدولي الإنساني وتمكين أفرقة الاستجابة من الوصول لتقييم حالات المرضى في المناطق المتأثرة به. ونطالب أيضا بتعزيز حملات التوعية العامة بحالة فيروس إيبولا.

ونشيد بالعمل الذي اضطلعت به البعثة في دعم التدابير التي اتخذتها السلطات الكونغولية في مكافحة الإفلات من العقاب في حالات جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان. ونشجب علاوة على ذلك استمرار حالات العنف الجنسي ضد النساء والأطفال. ونرحب بتوقيع قادة ست من الجماعات المسلحة على الإعلانات وخرائط الطريق الرامية لإنهاء تجنيد الأطفال الجنود وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق الأطفال. ونأمل في أن توقع الجماعات الأخرى على تلك الإعلانات وتعمل على تنفيذها في أقرب وقت ممكن.

وختاما، يسرنا أن تركز البعثة مواردها على المناطق المتضررة من أنشطة الجماعات المسلحة التي تهدد المدنيين. ونهنئ البعثة وجميع موظفي الأمم المتحدة في الميدان وكل الجهات الفاعلة المحلية والإقليمية والدولية على جهودهم وتفانيهم في السعي إلى إحلال السلام والاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويتيح إحراز التقدم بالتعاون مع بلدان منطقة البحيرات الكبرى لا سيما في مكافحة الجماعات المسلحة والبحث عن إعادة التكامل الاقتصادي الفرصة للتخفيف من حدة التوترات وتنفيذ المبادرات الإقليمية التي تمكن من التصدي الجماعي للنزاعات، فضلا عن إحراز التقدم وتحقيق الاستقرار المستحقين للكونغوليين وللمنطقة دون الإقليمية.

السيد دجاني (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أيضا أن أنضم إلى الآخرين في توجيه الشكر إلى مقدمي الإحاطتين: الممثلة الخاصة للأمين العام السيدة ليلى زروقي وشقيقي وزميلي السفير منصور العتيبي، رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونرحب بزيارة رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في أيار/مايو. لقد شاركنا في هذه الزيارة ونؤيد تأييدا كاملا تقرير الرئيس.

وقد أحطت علما بالإحاطة التي قدمتها السيدة زروقي هذا الصباح، وأود أن أغتنم هذه الفرصة للترحيب بتعيين رئيس الوزراء الجديد، السيد سيلفستر إيلونغا إيلونكامبا. ويحدوني الأمل في تشكيل الحكومة في أقرب وقت ممكن، لأن ذلك يشكل عاملا هاما في تمهيد الطريق للانتقال والمضي قدما في تطوير جمهورية الكونغو الديمقراطية.

اتخذ المجلس بالإجماع منذ آذار/مارس القرارين ٢٤٦٣ (٢٠١٩) و ٢٤٧٨ (٢٠١٩) بشأن تمديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجزاءات جمهورية الكونغو الديمقراطية على التوالي. ونتطلع إلى الاستعراض الاستراتيجي المستقل للبعثة، ونحث على إجراء هذا الاستعراض بالتشاور الوثيق مع الأطراف المعنية، بما فيها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة.

وفر تقرير الأمين العام المؤرخ ١٧ تموز/يوليه (S/2019/575) زادا وافرا للتفكير في مناقشتنا اليوم. وتحقيقا لهذه الغاية، سأحاول أن أركز تعليقاتي على النقاط التالية.

أولا، نحث المجتمع الدولي على تقديم المساعدة الإنسانية المستدامة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ونعرب عن تضامننا مع الإخوة والأخوات الكونغوليين المتضررين من فيروس الإيبولا، ونثني على الاستجابة السريعة لمنظمة الصحة العالمية في قيادة الجهود الدولية خلال الأزمة. وفي ذلك الصدد، نرحب بإعلان منظمة الصحة العالمية مؤخرا لحالة طارئة دولية وندعم عمل منسق التصدي العاجل لفيروس إيبولا المعين حديثا، السيد ديفيد غريسلي. ومن الأهمية بمكان الآن أكثر من أي وقت مضى بالنسبة لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنظمة الصحة العالمية الحصول على الدعم اللازم لمنع المزيد من تفشي فيروس إيبولا. ويساورنا القلق أيضا بعد الاستماع إلى تقرير

الممثلة الخاصة للأمين العام عن تزايد عدد المشردين داخليا والضغوط على الجهات الفاعلة الإنسانية.

ثانيا، فيما يتعلق بالحالة الأمنية التي تتصل أيضا بمسألة المشردين داخليا، إندونيسيا يساورها بالغ القلق من استمرار وجود الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. فقد عانى البلد لفترة طويلة جداً من دوامات النزاع المتكررة والعنف المستمر والخسائر في أرواح المدنيين الأبرياء. ويساورنا القلق من أن الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار بها، الذي يمتد إلى خارج منطقة البحيرات الكبرى، لا يزال يمثل أحد مصادر تمويل هذه الجماعات المسلحة. لقد أطلعنا على تقرير فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن تلك المسألة (انظر S/2019/469) وسنواصل رصد ودعم عمله. ويساورنا القلق أيضا إزاء تزايد العنف القبلي.

ثالثا، نشيد بالعمل البالغ الأهمية الذي تضطلع به البعثة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك النهج الذي تتبعه بشأن حماية المدنيين وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وأثلج صدرنا معرفة أن المقاتلين السابقين في جمهورية الكونغو الديمقراطية قد بدأوا نزع سلاح والعودة إلى صفوف المجتمع.

وإندونيسيا، من جانبنا، تواصل القيام بدورها في حفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية بوصفها إحدى أكبر البلدان المساهمة بقوات في البعثة. ونشارك حاليا بحوالي ١ ٠٤٤ فردا، بمن فيهم ٢٨ من النساء من حفظة السلام، في البلد ونأمل في زيادة عدد النساء في صفوف حفظة السلام. كما تتضمن مشاركتنا كتيبة انتشار سريع من ٨٥٠ فرداً نشرت في نهاية العام الماضي.

ويسرت الوحدة الإندونيسية، من خلال مشاركتها المجتمعية الوثيقة منذ العام الماضي ٣١ عملية لتسليم الأسلحة ولم شمل واعتماد ١ ٨٠٣ من المقاتلين السابقين والوساطة في النزاعات القبلية وهي مهمة هامة. وفي هذا السياق، نؤيد استمرار مشاركة المجتمعات المحلية في عمليات حفظ السلام باعتبارها عنصرا هاما، ولا سيما في معالجة الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي الختام، نحن هنا لإنقاذ الأرواح. فالسلام ترف لطالما تمناه الشعب الكونغولي. دعونا نعمل الآن معا لدعم الشعب وحكومته الجديدة لكفالة إحلال السلام الدائم في البلد. وأود أيضا أن أنضم إلى الآخرين في مناشدة المجتمع الدولي مواصلة تقديم دعمه للتنمية الاقتصادية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد هيكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام السيدة زروقي والسيد العتيبي على إحاطتيهما اليوم.

وأود أن أركز في بياني على ثلاث مسائل: الأوضاع الأمنية والإنسانية والسياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أولا، تدهور الوضع الأمني في مقاطعتي كيفو الشمالية وإيتوري يثير القلق بشكل خاص. ولا يزال المدنيون يواجهون عمليات القتل والاختطاف في إقليم بيني. وفي منطقة بيتي نورد يواجه المواطنون فرض الضرائب غير القانونية والاغتصاب والقتل من جانب الجماعات المسلحة، مثل جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو – فصيل التجديد. ولا تزال الهجمات على العاملين في الجهات التي تتصدى لفيروس إيبولا في كيفو الشمالية تقوض الاستجابة لتفشي الفيروس. ويجب على الحكومة أن تفعل المزيد لحماية المدنيين والعاملين في التصدي للفيروس ولتوفير المزيد من الاستقرار العام، بما في ذلك عن طريق مساءلة الجناة في المحاكم وبذل المزيد من أجل معالجة العوامل المسببة للنزاع. ونلاحظ مع القلق أن التقارير أفادت بأن الجماعات المسلحة في كيفو الشمالية ارتكبت أكثر من نصف جميع الحالات الموثقة للعنف الجنسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

وكما ذكر سفير الكويت خلال إحاطته، بعض أعضاء اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية أعربوا عن رغبتهم في إدراج الأفراد استنادا إلى معايير الإدراج في قوائم الجزاءات في حالات العنف الجنسي. وفي ذلك الصدد، تشجع المملكة المتحدة فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية على تقديم معلومات مستكملة إلى اللجنة عن الأفراد والكيانات الخاضعين للجزاءات وأن تقدم أيضا بيانات تعليلية فيما يتعلق بمعايير الإدراج في قوائم الجزاءات في حالات العنف الجنسي.

ومما يبعث على الجزع بشكل خاص أن بعض عناصر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية يزعم تواطؤها مع جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو – فصيل التجديد، وهي أكبر جهة شنت هجمات ضد المدنيين في كيفو الشمالية. وترحب المملكة المتحدة بإصدار مذكرة اعتقال بحق غيدون شيميراي مويسا، قائد جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو – فصيل التجديد الذي يخضع أيضا لجزاءات الأمم المتحدة. ونتطلع إلى اتخاذ حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لإجراءات ضد السيد غيدون والتحقيق ومحاسبة أي من أفراد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية تثبت إدانته بتهمة استخدام الجماعات المسلحة كوكلاء.

وفي إيتوري، نلاحظ مع القلق أن العنف المتجدد قد تسبب في تشريد عدد كبير من المدنيين وفي زيادة الاحتياجات الإنسانية. ونلاحظ أيضا أن توقف العملية السياسية لتسريح الجماعة المسلحة لقوات المقاومة الوطنية في إيتوري قد أدى إلى زيادة نشاطها. ونتطلع إلى دعم الرئيس تشيسيكيدي لتمكين استمرار عملية نزع سلاح قوات المقاومة الوطنية في إيتوري، بما في ذلك التوقيع على اتفاق سلام بين الحكومة والجماعة.

ثانيا، إن الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية مترديه وتثير بالغ القلق. ويتوقع أن يحتاج أكثر من واحد من كل عشرة كونغوليين إلى الحماية والمساعدة الإنسانية في ٢٠١٩. والمملكة المتحدة في طليعة الاستجابة الإنسانية. ففي عام ٢٠١٣، قدمنا ١٢٤ مليون دولار للنداءات الإنسانية، مما يجعل المملكة المتحدة ثاني أكبر الجهات المانحة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأكبر مساهم في الصندوق الإنساني المتعدد الجهات المانحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونكرر دعوة الأمين العام إلى الجهات المانحة والشركاء تقديم الدعم اللازم من أجل سد الفجوة في التمويل الإنساني في أسرع وقت ممكن. ويكتسي ذلك أهمية خاصة للنداء من أجل زيادة التمويل المخصص للتصدي لتفشي فيروس إيبولا، حيث لا يزال هناك الكثير مما يتعين تقديمه، ونحث البلدان الأخرى، لا سيما تلك التي لها وجود وتاريخ في المنطقة، على دعم الاستجابة بالتمويل والخبرة التقنية والدعم السياسي.

ختاما، أود أن أقول كلمة موجزة بشأن الحالة السياسية. بالرغم من بعض التطورات الإيجابية، التي سمعناها اليوم، يجب ألا يتحول اهتمامنا عن العملية الانتخابية الجارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما الانتخابات المحلية المقرر إجراؤها في أواخر عام ٢٠١٩ وفي عام ٢٠٢٠. وفي ذلك الصدد، ندعو إلى التعجيل بتعيين قيادة جديدة ومتوازنة وشاملة للجميع للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات. وإعداد جدول زمني للانتخابات المحلية المقبلة سيساعد أيضا في الجهود الرامية إلى كفالة أن تكون ذات مصداقية وحرة ونزيهة. وباتخاذ تلك الخطوات، ستعاون حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على تحقيق الثقة بين السكان في العمليات الانتخابية المقبلة وتعزيز الديمقراطية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

تعترف المملكة المتحدة ببعض الخطوات الإيجابية التي اتخذها الرئيس تشيلومبو تشيسيكيدي منذ انتخابه، بما في ذلك الإفراج

عن العديد من المحتجزين السياسيين والجهود الرامية إلى تعزيز التعاون الإقليمي. ومع ذلك، هذه ليست سوى البداية. إذ من الحيوي، عند تشكيل الحكومة الجديدة في نهاية المطاف، إحراز تقدم ملموس بشأن التزامات الرئيس تشيسيكيدي بتحسين حقوق الإنسان، وتعزيز الشفافية وسيادة القانون، والدفع قدما بعملية الحد من الفقر، والتصدي لاندلا ع الإيبولا. وذلك، تحث المملكة المتحدة جميع الأطراف الكونغولية على المشاركة البناءة للتمكين من تشكيل حكومة على جناح السرعة، حكومة قادرة على تحقيق التغيير الذي صوت الشعب الكونغولي لصالحه بوضوح.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لبيرو.

أشكر أيضا السيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسيد منصور العتيبي، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية على إحاطتيهما.

أود أن أبدأ بياني بالترحيب بالتقدم الذي أحرزته حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في جهودها الرامية إلى توطيد دعائم العملية الانتقالية بعد الانتخابات، التي تشمل بوجه الخصوص تكثيف التعاون الثنائي والإقليمي، والجهود الرامية إلى زيادة انفتاح حيزها السياسي. بيد أننا لا نزال نشعر بالقلق إزاء استمرار تدهور الحالة الأمنية، في أعقاب تجدد اندلا ع أعمال العنف بين المجموعات العرقية، وهي أعمال لا تزال تتسبب في الوفيات والتشريد القسري، وكذلك في تقويض الاستقرار في البلد.

وفي رأينا أن هذه الظروف الحساسة تزيد من أهمية العنصر غير العسكري في العمل الذي تضطلع به بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا سيما فيما يتعلق بتعزيز الحوار بين مختلف الجهات الفاعلة في البلد. وفي ذلك الصدد، نشدد على أهمية مضاعفة الجهود المؤدية إلى نزع سلاح المقاتلين السابقين، وتسريحهم، وإعادة إدماجهم في المجتمع، لأن عملية المصالحة الحقيقية هي وحدها التي سترسي الأساس للسلام المستدام في البلد. ونرحب أيضا بتنفيذ بعثات مشتركة بين بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وسلطات المقاطعات الكونغولية بهدف تحييد أعمال الجماعات المسلحة في شرق البلد، فضلا عن الالتزامات التي تم التوصل إليها لإنهاء تجنيد الأطفال في تلك المنطقة.

يجب ألا يؤدي التشديد على وقف العنف بأي حال من الأحوال إلى التقليل من الحاجة الملحة إلى المعالجة الآنية للحالة الإنسانية الحرجة التي تلوح في الأفق في ذلك البلد، والتي تبدو أنها تزداد سوءا على أرض الواقع. حيث يواجه نحو ١٣ مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد، بالإضافة إلى الخراب الخطير الذي يسببه تفشي أمراض مثل الكوليرا والحصبة والإيبولا، كما أعلنت منظمة الصحة العالمية مؤخرا بأنه توجد حالة صحية عالمية طارئة.

ونشدد على أن مكافحة الإيبولا، بسبب ارتفاع مستوى انتشارها وعبورها حدود البلد، تتطلب نهجا شاملا، تعمل فيه جنبا إلى جنب كل من الحكومة المركزية، والسلطات المحلية، والمنظمات الإقليمية، والأمم المتحدة، والكيانات ذات الصلة. ندين بشدة، على وجه الخصوص، أعمال العنف المرتكبة ضد أفرقة التصدي لفيروس إيبولا المنتشرة في منطقة كيفو الشمالية.

نشيد بالتدابير الإيجابية المتخذة للتشجع على احترام حرية التعبير، وكذلك الإفراج عن ٧٠٠ سجين سياسي. وعلى الرغم من ذلك، تعرب بيرو عن بالغ قلقها إزاء الظروف الصحية المؤسفة والاكتظاظ، وهي حالات لا تزال ملحوظة في مختلف مراكز الاحتجاز في البلد.

نرحب أيضا بتنفيذ خطة عمل شاملة في الوقت المناسب في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية للتصدي للزيادة في العنف الجنسي ضد المرأة في مناطق النزاع، والتنفيذ الفعال لسياسة عدم التسامح إطلاقا، والجهود الرامية إلى شمول المرأة في العمليات السياسية وإشراكها في حل النزاعات في البلاد.

نختتم بإعادة تأكيد التزامنا القوي بالجهود الرامية إلى التغلب على الأزمة الإنسانية، والتمكين من التنمية الاقتصادية الشاملة، وتعزيز الاحترام الكامل لحقوق الإنسان في جميع أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أُستأنف مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد إمبولي (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، اسمحوا لي أن أهنئكم، يا سيادة الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه، وأن أقول لكم إنه من دواعي الشرفي العظيم لي ولأعضاء وفدي أن نرى بيرو، البلد الصديق، يدير دفة مداولات المجلس اليوم. وأود أن أشكركم على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة المجلس في هذه الجلسة التي تركز على الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو موضوع ذو أهمية خاصة بالنسبة لنا.

أغتنم أيضا هذه الفرصة لأعرب للأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، عن امتنان شعب وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية للجهود الدؤوبة التي يبذلها منذ توليه قيادة المنظمة، بهدف الحفاظ على سيادة بلدي وسلامته الإقليمية، وضمان السلام والاستقرار فيه.

أود أيضا أن أعرب عن امتنان حكومة الكونغو وشعبها لجميع أعضاء مجلس الأمن على التزامهم بقضية بلدي وجهودهم المتواصلة لكفالة الاستعادة الكاملة للسلام والاستقرار في جميع أنحاء البلد.

أحاط وفدي علما بتقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2019/575) ويقدر مضمونه. وأشكر السيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي قدمت لنا في وقت سابق إحاطة إعلامية. كما أشكر السيد منصور عياد العتيبي على إحاطته الإعلامية عن أنشطة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أما وقد قرأت التقرير قيد النظر، أود أن أبدي بضع ملاحظات وتعليقات على بعض النقاط التي وردت فيه. وهذه مجالات تتصل أساسا بالحالة السياسية والأمنية والاجتماعية وببعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولكن قبل التطرق إلى تلك المجالات، اسمحوا لي أن أعتذر بالنيابة عن السيد إنياس غاتا مافيتا وا لوفوتا، الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الأمم المتحدة، الذي لم يتمكن من المشاركة في هذه الجلسة لأنه في زيارة حاليا إلى كينشاسا.

بعد انتخابات ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ والانتقال السلمي للسلطة، فإن إنشاء مؤسسات جديدة، والانتهاء من العملية الانتخابية، وتنفيذ وعود الحملة التي قطعها رئيس الجمهورية بشأن تنفيذ التدابير الرامية إلى تخفيف حدة التوترات السياسية، كلها مسائل تهيمن على الحالة السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

في الواقع بعد أن أدى السيد فيليكس أنطوان تشيسيكيدي اليمين الدستورية في ٢٤ كانون الثاني/يناير بوصفه رئيسيا لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعد الموافقة على ولايات النواب

الوطنيين، كان من الضروري الشروع في تشكيل حكومة جديدة مستمدة من الهيئة التشريعية الجديدة. وفي هذا السياق، أنوه بقيام رئيس الجمهورية، في ٢٠ أيار/مايو، وفقا لدستور جمهورية الكونغو الديمقراطية، بتعيين السيد سيلفستر إيلونغا إيلونكامبا في منصب رئيس الوزراء. ويعمل هذا الأخير على وضع اللمسات الأخيرة على تشكيل حكومته بأكملها بغية تنصيبه من جانب البرلمان.

على صعيد آخر، بعد تصديق مكاتب المقاطعات المعنية على ولايات النواب، شرعت الجمعيات الوطنية ومجالس المقاطعات في انتخاب أعضاء مكاتبها الدائمة. وحتى الآن، توجد في أصبح لدى جميع هذه الجمعيات مجالسها النهائية، وتعمل بشكل طبيعي. وفي هذا السياق، من المهم الإشارة إلى انتخاب امرأة لرئاسة المكتب الدائم للجمعية الوطنية، وهي السيدة جانين مابوندا ليوكو.

وفيما يتعلق بالانتخابات، نظمت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات انتخابات مجلس الشيوخ في أيار/مايو، وفقا لجدولها الزمني المنقح. ووفقا للجدول الزمني الذي نشره المكتب المؤقت للمجلس، من المقرر إجراء انتخاب أعضاء المكتب الدائم لمجلس الشيوخ يوم السبت الموافق ٢٧ تموز/يوليه.

وأخيرا، تجدر الإشارة إلى أن اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة نظمت جميع الانتخابات المقررة في جدول أعمالها. وتمت جميع انتخابات المحافظين ونواب المحافظين في جميع مقاطعات الجمهورية، فضلاً عن الانتخابات التشريعية في مقاطعتي ماي – ندومبي وكيفو الجنوبية، التي تم تأجيلها لأسباب تتعلق بالصحة والسلامة. ولم تُعقد الانتخابات على الصعيد المحلي بَعد. وأغلقت المحكمة الدستورية أيضا، من جانبها، باب النظر في القضايا المتعلقة بالمنازعات الانتخابية.

وفيما يتعلق بوفاء حملة رئيس الجمهورية بوعودها بشأن تنفيذ تدابير الانفراج السياسي، فمن المناسب الإشارة إلى أن هذه المسألة تأتي في صميم عمل فخامة السيد أنطوان فيليكس تشيسيكيدي تشيلومبو. وفور تولي رئيس الدولة منصبه الرفيع، اتخذ خطوات هامة لتخفيف التوتر في البيئة السياسية وصون حقوق الإنسان وتحقيق الانفراج في الحيز الديمقراطي. ومكنت تلك التدابير من تحقيق ما يلي على وجه الخصوص: أولا، عودة زعماء المعارضة والمنفيين السياسيين إلى الوطن؛ ثانيا، إطلاق سراح المعارضين السياسيين، بمن فيهم السجناء البارزون؛ ثالثا، حرية التظاهر لجميع القضايا السياسية؛ رابعا، تيسير الوصول إلى وسائط الإعلام لجميع الجهات الفاعلة من كل طيف سياسي؛ خامسا، مكافحة الإفلات من العقاب والفساد؛ وغير ذلك.

وفيما يتعلق بالأمن، ينبغي التأكيد على أن استمرار وجود الجماعات المسلحة الأجنبية والوطنية في الجزء الشرقي من بلدي، والطابع المؤذي لأنشطتها يشكلان مصدر قلق كبير لسلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكما قال رئيس الجمهورية،

”تمثل استعادة السلام في جميع أنحاء البلد أولويةً، لأن الأمر يتعلق ببقاء مئات الآلاف من أبناء الوطن، واستقرار المؤسسات القائمة، والانتعاش الاقتصادي، وتحقيق بيئة السلام فيما بين جميع جيراننا.“

ويعني ذلك أنه ما دام ذلك الجزء من البلد لا ينعم بالسلام الدائم، بينما تبقى القوى السلبية نشطة، ولا يزال سكانه، ولا سيما النساء والأطفال، يسقطون ضحايا لكافة أشكال الانتهاك والاعتداء التي دأبنا على إدانتها على مدى السنوات العديدة الماضية، فإن الجمهورية بأسرها ستظل تركز اهتمامها على ذلك الجزء من البلد. وهذا هو السبب في كون الحكومة تقف على أهبة الاستعداد، عاقدة العزم في عملها بمساعدة من الجيش، لاستعادة النظام والسلم والأمن والسعي إلى مكافحة تلك الجماعات المسلحة الوطنية والأجنبية والقضاء عليها.

وكما يقرّ التقرير المعروض علينا، فإن جيشنا يعمل بلا كلل من أجل استعادة النظام ومنع انعدام الأمن. وفي هذا الصدد، من الضروري الإشارة إلى أن رئيس الدولة قد شرع في عمليات عسكرية واسعة النطاق، مثل تلك الجارية في جوغو ومهاغي. وقد مكنت تلك العمليات من استرداد العديد من مخابئ الأسلحة والذخائر التي تخلت عنها الجماعات الإجرامية، وسيطرة السلطات الإدارية الكونغولية على تلك الأراضي. ومن أجل الاستفادة من تلك المكاسب، جرى نشر ما لا يقل عن ٢٠٠ رجل شرطة من فيلق التدخل الوطني في كينشاسا، في إقليم جوغو في إيتوري.

ومهمة هذه العناصر من الشرطة الوطنية الكونغولية هي تحقيق الاستقرار والتهدئة وبناء السلام في جميع القرى التي دخلتها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في إقليم جوغو، الذي يتعرض للهجوم منذ منتصف حزيران/يونيه على أيدي الجماعات المسلحة، مما أدى إلى خسائر في الأرواح وأعداد ضخمة من المشردين. وبفضل تلك العمليات العسكرية المكثفة، سجلت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية عدة حالات من الاستسلام في صفوف الجماعات، بالإضافة إلى أولئك الذين استسلموا طواعية.

وتتشاور الحكومة حاليا مع البعثة من أجل إيجاد الإطار المناسب للتعامل مع أبناء بلدنا بهدف إعادة إدماجهم في المجتمع. وفي هذا الصدد، تدعو الحكومةُ الجماعات المسلحة التي ما زالت نشطة إلى إلقاء أسلحتها من أجل الاستفادة من مزايا هذا البرنامج الجديد للتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج. ومن واجبي أن أؤكد للمجلس أن الحكومة الكونغولية وقواتها المسلحة، التي قدمت العديد من التضحيات في مكافحة القوى السلبية، لا يزالون، من جانبهم، مصممين على القيام بتلك المهمة النبيلة، بمساعدة من شركائهم، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة، إلى حين القضاء التام على أولئك المجرمين، ليتسنى لشعبنا أن يعيش في سلام دائم والإسهام في تنمية بلده.

ولا بد لمنطقة البحيرات الكبرى أن تطمح إلى تحسين رفاهها. ولا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية إلا عندما يكون هناك سلامٌ ووئامٌ فيما بين الشعوب. وعلى الرغم من ذلك التقدم، فإن بلدي يريد معرفة الكيفية التي تمكنت بها الجماعات المسلحة من الحصول على هذه الكميات الكبيرة من الأسلحة المتطورة والثقيلة مع أن جمهورية الكونغو الديمقراطية ما برحت تخضع لحظر على الأسلحة لأكثر من ١٠ أعوام. ولذلك يعرب وفد بلدي عن رغبته في أن يرى فريق الخبراء يسلط الضوء على سلسلة الإمداد بالأسلحة والذخائر لإثبات مسؤولية البلدان التي تنتهك حظر توريد الأسلحة، ويواصل دراسة الصلة بين تلك الإمدادات بالأسلحة والذخيرة غير المشروعة والاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية للبلد.

ويرحب وفد بلدي بالدينامية الجديدة في منطقة البحيرات الكبرى منذ تولي الرئيس أنطوان فيليكس تشيسيكيدي تشيلومبو السلطة. وبالإضافة إلى الاجتماعات الثنائية مع نظرائه في المنطقة، تجدر الإشارة أيضا إلى مؤتمري القمة المعقودين في كينشاسا يوم ٣١ أيار/مايو ولواندا يوم ١٢ تموز/يوليه، بين رؤساء دول أنغولا وأوغندا ورواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وكان الغرض الرئيسي من تلك الاجتماعات تعزيز العلاقات والكفاح ضد الجماعات المسلحة، مع تعزيز السلام في منطقة البحيرات الكبرى. وأكدت البيانات المشتركة التي أيدت تلك الاجتماعات من جديد تعهد رؤساء الدول باستعادة السلام وبسط سلطة الدولة في منطقة البحيرات الكبرى، بما في ذلك في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلا عن التنمية الاقتصادية.

ولا نزال مقتنعين بأن الدينامية الإقليمية الجديدة ستعطي الأولوية لاتخاذ تدابير أمنية مشددة وعمليات لمراقبة الحدود

من أجل الامتثال بفعالية لحظر توريد الأسلحة المفروض على جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومكافحة الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية، الذي هو أحد أهم الأسباب الجذرية للنزاع في البلد.

وفيما يتعلق بالبعثة، وكما يعلم الجميع، فإن قوة الأمم المتحدة موجودة في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ عام ١٩٩٩ – أي منذ ٢٠ عاما. وبفضل وجودها على الأراضي الكونغولية، تحقق الكثير، وتم في بعض الأحيان تفادي الأسوأ، ولا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين ومكافحة الجماعات المسلحة والدفاع عن حقوق الإنسان وحماية السلامة الإقليمية للبلد.

ونغتنم هذه الفرصة للإشادة بالعمل الذي تقوم به البعثة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويعرب الشعب الكونغولي وحكومته عن امتنانهم للأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات وحفظة السلام على جهودهم في الكفاح من أجل تحقيق السلام والأمن في بلدي، وعلى تضحياتهم، بما في ذلك أعظم التضحيات، أي التضحية بأرواحهم، من أجل قضية الكونغو.

واليوم، إذ تشارك حكومة بلدي في الحوار الاستراتيجي مع فريق الخبراء المستقل، وفقا للقرار ٢٤٦٣ (٢٠١٩)، يتوقع الشعب الكونغولي أن يتمخض هذا الحوار عن توصيات مسؤولة، وأن يحافظ على المكاسب التي تحققت خلال السنوات الـ ٢٠ الماضية لا أن يضحي بها، وأن يعطي الأولوية لمصالح الكونغو الديمقراطية والشعب الكونغولي، ويراعي رغبات الشعب الكونغولي، الذي يتوق أكثر ما يتوق إلى القضاء على القوى السلبية والجماعات المسلحة المختلفة التي تعصف بالجزء الشرقي من البلد.

مع ذلك، وبغض النظر عن طبيعة تلك التوصيات، من الضروري تعزيز الفعالية التشغيلية لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال التركيز على كفاءة قواتها التي ينبغي أن تكون أكثر تخصصًا في تعقب الجماعات المسلحة وقادرة على التصدي للتهديدات غير المتماثلة. وسيتعين على هذه القوات أن تواصل العمل عن كثب مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وأن تكون أكثر مرونة وقابلية للحركة ومجهزة بالمعدات المناسبة لزيادة فعاليتها.

علاوة على ذلك وفيما يتعلق بوجود رجال مسلحين في مواقع التعدين، تجدر الإشارة إلى أن القانون لا يسمح للجيش بالقيام بأنشطة التعدين. بالإضافة إلى ذلك، فإن مبرر وجود عناصر من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في مناطق التعدين، كما ذُكر عدة مرات، هو أنها تسهر على توفير الأمن في تلك المواقع التي تقع للأسف عموما في مناطق النزاع. إن الحكومة تنشر قوات الأمن في مناطق التعدين لضمان سلامة جميع العاملين في مجال التعدين. وإذا أهملت بعض العناصر التي تم نشرها لأسباب أمنية واجباتها واشتركت في أنشطة التعدين، فمن الأفضل دائمًا الإبلاغ عنها لكي تتمكن السلطات من معاقبتها وفقًا للقانون.

وفيما يتعلق بالمسائل الاجتماعية، لا تزال الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية يغلب عليها تنفيذ برنامج الطوارئ الذي أصدره الرئيس لمدة ١٠٠ يوم ومكافحة فيروس الإيبولا. وفيما يتعلق بتنفيذ برنامج الطوارئ لمدة ١٠٠ يوم الذي أصدره الرئيس، من المهم الإشارة إلى أن العديد من المشاريع التي تم إطلاقها لبناء البنية التحتية الحيوية جارية وتقوم السلطات بزيارتها بانتظام من أجل تقييم فعالية العمل الجاري تنفيذه، واتخاذ توصيات ومبادئ توجيهية جديدة إذا لزم الأمر.

وفيما يتعلق بمرض فيروس الإيبولا، إسمحوا لي أن أبلغ المجلس بأن هذه هي المرة العاشرة التي تواجه فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية هذا الوباء. لكنها المرة الأولى التي يتفشى فيها المرض في منطقة النزاع. كما أنها المرة الأولى التي يتجاوز فيها الوباء فترة ستة أشهر ويتم الإبلاغ عن هذا العدد الكبير من الضحايا.

إن الجلسة التي يعتزم مجلس الأمن عقدها بشأن هذه المسألة في ٣١ تموز/يوليه ستتيح فرصة لتبادل المعلومات الهامة عن الموضوع مع الأخصائيين المؤهلين المناسبين. ومع ذلك، نود أن نطمئن المجلس إلى أن رئيس دولتنا وحكومتنا وشعبنا ككل، بمساعدة شركائنا، مصممون على القضاء على وباء الإيبولا الذي أعلنت منظمة الصحة العالمية أنه يشكل الآن حالة طوارئ صحية عامة تثير قلقًا دوليًا، في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وبمبادرة من الرئيس تشيسيكيدي الذي اضطلع في ٢٠ تموز/يوليه بمهمة مواجهة الوباء تحت إشرافه الخاص، ستخضع الآن الأمانة التقنية التابعة للجنة المتعددة القطاعات المعنية بمكافحة فيروس الإيبولا التي تم إنشاؤها، لإشراف عالم مشهور عالميًا متخصص في الوبائيات وفي علاج ذلك المرض. وتقع على عاتق الأمانة التقنية وفريق الخبراء التابع لها مسؤولية تنسيق جميع الأنشطة الخاصة بتنفيذ خطة المكافحة الاستراتيجية لتفشي مرض فيروس الإيبولا، واتخاذ جميع الإجراءات العاجلة والضرورية والمبتكرة الممكنة من أجل المكافحة السريعة للوباء.

لم يعد مرض فيروس الإيبولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية مجرد مشكلة صحية بل مشكلة متداخلة تتطلب النظر في الجوانب التالية التي تتجاوز مجرد تقييم جودة الرعاية الصحية ونظام العلاج المتاح حتى الآن في مراكز علاج الإيبولا. أولاً فيما يتعلق بمكافحة انعدام الأمن والوصول إلى الفئات الضعيفة، من المهم تأمين المناطق التي ينتشر فيها المرض حتى تمضي عمليات المكافحة بسلاسة ويقوم العاملون في المجالين الصحي والإنساني بعملهم بدون الخوف من التعرض لهجمات المسلحين. ثانيا وفيما يخص التدابير الوقائية المعززة، ينبغي لمسؤولي التعبئة في مختلف المناطق الصحية والمراكز الرئيسية في المقاطعات المتضررة زيادة الوعي بكيفية منع انتشار الوباء. ثالثًا فيما يتعلق بالدعم العام لجهود المكافحة، يجب أن تتعاون المجتمعات المحلية مع أفرقة المكافحة. رابعا ثمة حاجة إلى تنسيق أفضل للإجراءات في هذا المجال. خامسا، لا بد من توفير التمويل الكافي لتلبية الاحتياجات.

وأود أن أختتم بياني بتوجيه الشكر مرة أخرى للأمم المتحدة ومجلس الأمن على التزامهما وجهودهما الرامية لتعزيز السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالمثل وبالنيابة عن الشعب والحكومة الكونغوليين، أشكر مرة أخرى السيدة ليلى زروقي الممثلة الخاصة للأمين العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. أخيرا وبالنيابة عن الشعب الكونغولي، أشكر مرة أخرى حفظة السلام التابعين للبعثة والبلدان المساهمة بقوات على تفانيهم والتزامهم تجاه بلدنا.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥.